المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

أداء أسواق الأوراق المالية

في دول مجلس التعاون والتطورات التنظيمية والتشريعية خلال العام 2022م

العدد الثالث مارس 2023م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	4
تعاريف المصطلحات والمؤشرات	5
الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال العام 2022م	7
1.1 أداء أسواق المال الخليجية خلال العام 2022م	8
2.1 التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال العام 2022م	13
الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال العام 2022م	15
1.2 سوق أبوظبي للأوراق المالية	16
2.2 سوق دبي المالي	18
3.2 بورصة البحرين	23
4.2 السوق المالية السعودية	27
5.2 بورصة مسقط	32
6.2 بورصة قطر	36
7.2 بورصة الكويت	39
ملحق 1: الجداول الإحصائية	45
ملحق 2: معلومات عن أسواق مجلس التعاون	48
مصادر البيانات	51

تم اعداد هذا الاصدار استناداً الى دليل الاصدارات الاحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة الكترونية من الاصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/monetary-and-financial-statistics

©شعبان 1444هـ ، مارس 2023م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT،2023م. **أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون والتطورات التنظيمية والتشريعية خلال العام 2022م** - العدد الثالث. مسقط - سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

تقديم

يسر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقدم تقرير أداء وتطورات أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون في العام 2022م. وبالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات الرسمية عن هذه الأسواق وإعداد مؤشرات أدائها ونشرها بصورة دورية ومنتظمة، ويساهم هذا التقرير في تنمية الوعي الاستثماري ورفع مستوى الشفافية وما تقوم به هذه الأسواق لتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد الخليجي، وتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والمبنية على بيانات دقيقة ومتاحة للجميع.

وبجانب تحليل نشاط وأداء أسواق المال الخليجية، يتضمن التقرير أبرز التطورات ذات العلاقة بنشاط هذه الأسواق والتي تشمل التغيرات في الأطر التشريعية والتنظيمية والتوعوية، وكذلك كل ما يتعلق بالإشراف والرقابة وحماية المستثمرين والحوكمة والتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، وذلك بهدف تعريف المستثمرين بمختلف جوانب تطورات هذه الأسواق وأدائها.

وإذ يشكر المركز هيئات أسواق المال الخليجية على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات العمل في هذه الأسواق، ويأمل أن يشكل التقرير دافعاً قوياً لتعزيز النشاط الاستثماري واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتساهم في تمويل التنمية المحلية والخليجية، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين أسواق المال الخليجية لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

تعاريف المصطلحات والمؤشرات

القيمة السوقية للشركات المدرجة

تساوي مجموع القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها للشركات المدرجة في السوق.

القيمة الدفترية للسهم

تساوي حقوق المساهمين في نهاية الفترة مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.

عدد الأسهم المتداولة

عدد الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق خلال الفترة.

حجم التداول

قيمة الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال الفترة.

العائد (صافي الأرباح بعد الضرائب)

صافي الأرباح بعد الضرائب كما في آخر تقرير سنوي صادر عن الشركة والتي تمثل صافي ربح السنة مطروحاً منه ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى.

السوق الأولي

السوق الذي يتم من خلاله بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة والتي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي.

السوق الثانوي

السوق الذي يجري فيه التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها واستكمال إجراءات الاكتتاب بها، في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

السوق الموازي

ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة تحددها لجنة إدارة السوق.

معدل دوران السهم (%) = قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة / القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية الفترة

عائد السهم الواحد = صافي الأرباح بعد الضرائب / عدد الأسهم المكتتب بها

مضاعف السعر إلى العائد للسهم = $\frac{\text{سعر السهم}}{\text{عائد السهم}}$

مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للسهم = $\frac{\text{سعر السهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$

المؤشر المركب لأسواق المال (CGI) في كتلة مجلس التعاون:

يتم إعداد هذا المؤشر المركب لقياس أداء أسواق المال لمجلس التعاون، حيث يتم في البداية تحويل مؤشرات كل من أسواق المال منفردة إلى مؤشر مئوي (100=2017). بعدها يتم إحتساب المؤشر المركب بإستخدام أوزان ترجيحية تمثل القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

الصيغة الرياضية:

$$\text{م . ك} = \sum_{\text{س} = 1}^{7} \left(\text{م ا س} \times \frac{\text{ق س . س}}{\text{م ق س . م}} \right)$$

حيث أن:

س: أسواق المال السبعة في دول مجلس التعاون.

م . ك: المؤشر المركب لأسواق المال في مجلس التعاون في نهاية السنة.

ق س . س: القيمة السوقية للسوق المالي (س)خلال السنة.

م ق س .م: مجموع القيمة السوقية لأسواق مجلس التعاون خلال السنة.

م ا س: المؤشر العام للسوق المالي (س) في نهاية السنة.

الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال العام 2022م

1.1: أداء أسواق المال الخليجية خلال العام 2022م

واصل المؤشر العام المركب الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية كتكتل ارتفاعه خلال العام 2022م، حيث بلغ بنهاية العام 158.0 نقطة، مقارنةً مع 156.8نقطة في نهاية عام 2021م، وبنسبة نمو 0.7%، وقد سجل المؤشر المركب أعلى نقطة له في شهر أبريل 2022م حين بلغ 189.3 قبل أن يتراجع خلال الأشهر اللاحقة، (شكل 1). ونجم هذا الأداء العام نتيجةً لإرتفاع مؤشرات غالبية أسواق المال بالدول الأعضاء في مجلس التعاون، وذلك بالرغم من حالة عدم اليقين والضبابية التي اتسم بها الاقتصاد العالمي خلال هذا العام وتراجع أداء الأسواق العالمية الرئيسية.

شكل 1: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، 2021 –2022م

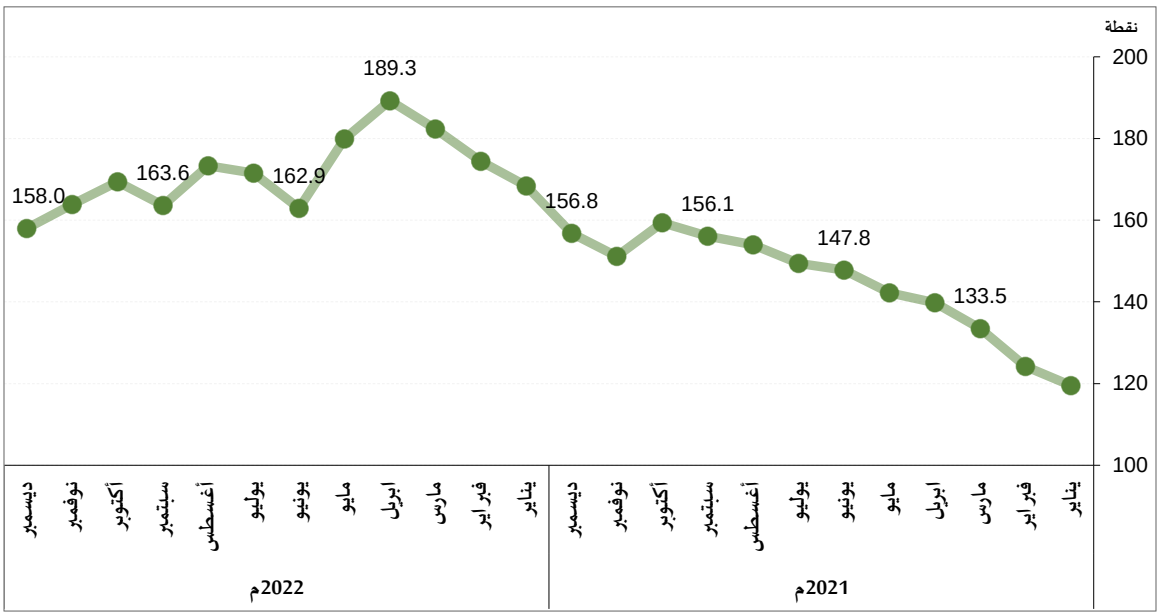

أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فقد كان ارتفاع المؤشر العام لأسواق المال الخليجية في العام 2022م أفضل من معظم المؤشرات العالمية الرئيسية التي انخفضت بشكل ملحوظ، باستثناء مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100) الذي ارتفع بنحو 0.9%، (شكل 2).

شكل 2: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، 2022م

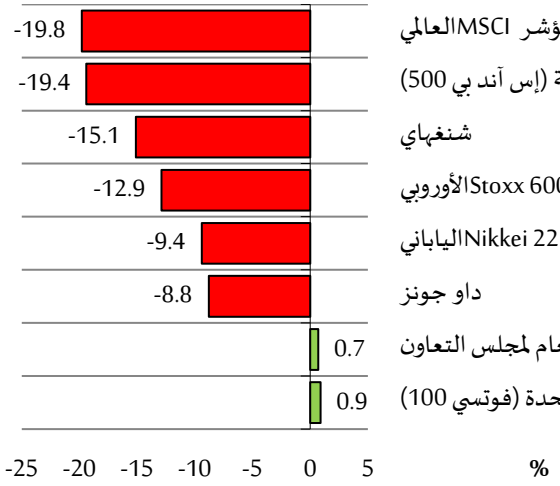

وبالنسبة لأسواق المال الخليجية كل على حدة، فقد اختتمت غالبيتها تداولات العام 2022م بأداء إيجابي مقارنةً مع نهاية العام 2021م، وحقق المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية أعلى معدل نمو بين أسواق مال دول المجلس بنسبة بلغت 20.3%، تلاه مؤشر بورصة مسقط بنسبة 17.6%، ثم بورصة البحرين بنسبة 5.5%، وكذلك ارتفع المؤشر العام لكل من سوق دبي المالي وبورصة الكويت بنسبة 4.4% و 3.5% على التوالي. في حين سجل المؤشر العام تراجعاً في السوق المالية السعودية بنسبة -7.1% وفي بورصة قطر بنسبة -8.1% بذات الفترة، (شكل 3).

شكل 3: شكل : أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2022م

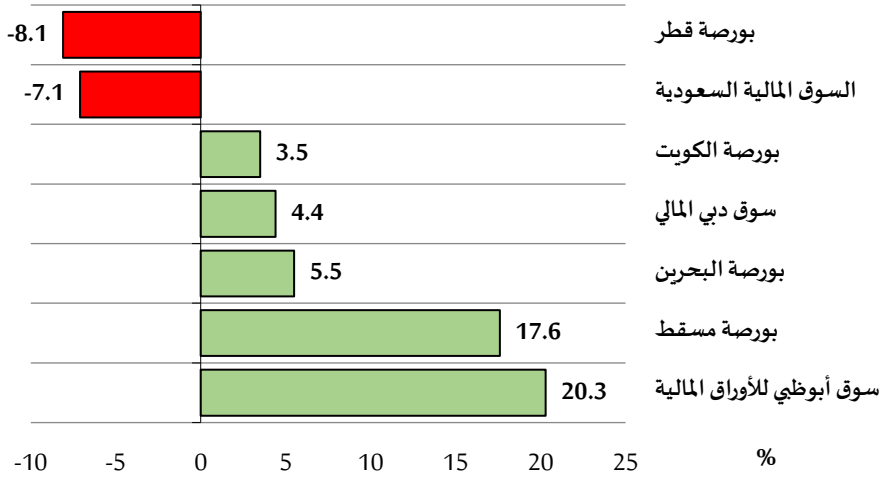

أما بالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية فقد ارتفعت من 3.6 تريليون دولار أمريكي في نهاية العام 2021م إلى 3.9 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، وبنمو بلغت نسبته 8.0%، (شكل 4).

شكل 4: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2022م

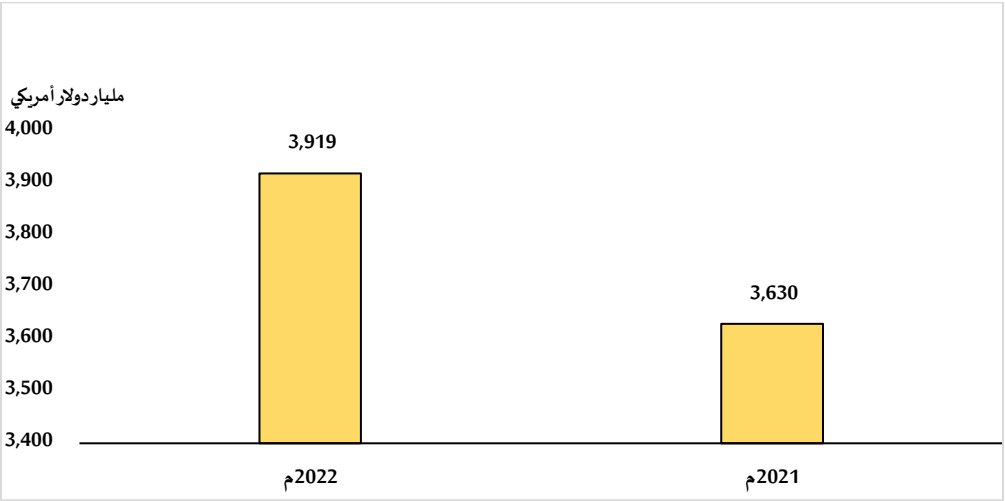

وقد شهدت القيمة السوقية لغالبية أسواق الدول الأعضاء نمواً في العام 2022م مقارنةً مع العام 2021م، حيث سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية نسبة نمو عالية بلغت 61.4%، تلاه سوق دبي المالي بنسبة 41.7%، وبورصة الكويت بنسبة 11.7%. وعلى العكس من ذلك تراجعت القيمة السوقية في كل من السوق المالية السعودية وبورصة قطر بنسبة -1.3% و -8.9% على التوالي. وشكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 67.2% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 18.2%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 14.6%، (شكل 5).

شكل 5: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2022م

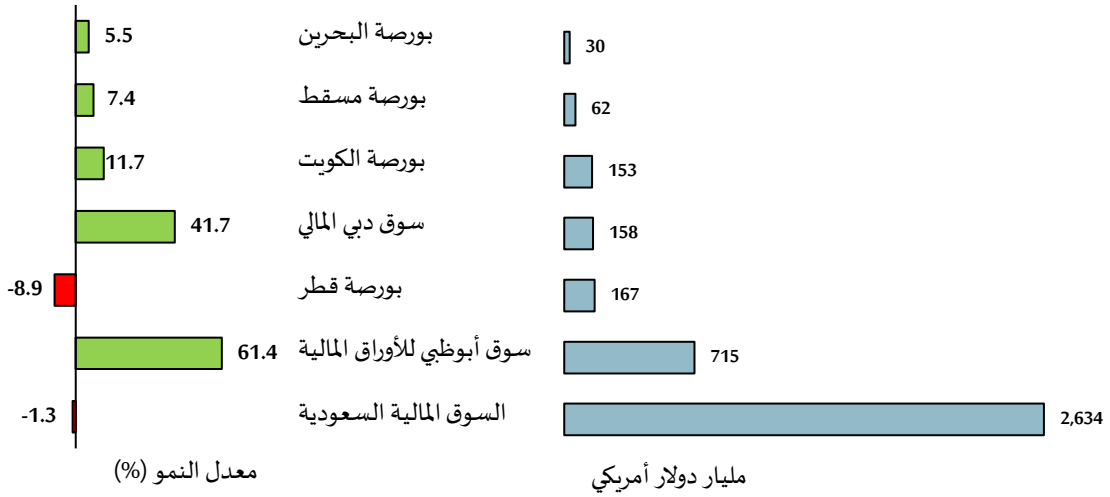

وحسب تقديرات المركز الإحصائي الخليجي، تبلغ مساهمة مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية نحو 3.7% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في العام 2022م، في حين بلغت مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال العربية مجتمعة نحو 3.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية (شكل 6).

شكل 6: مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في الأسواق العالمية، 2022م

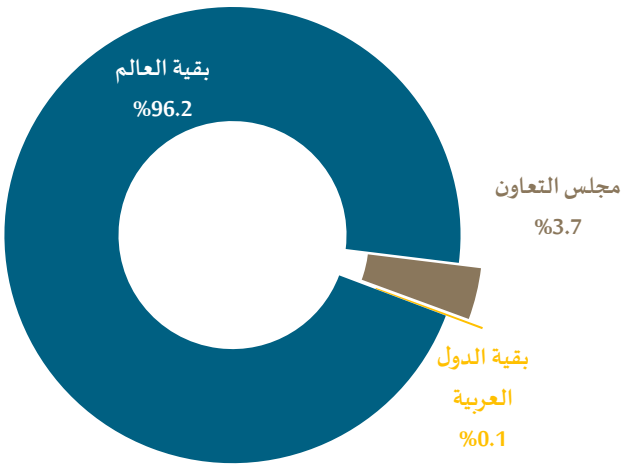

وخلال العام 2022م بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 732 شركة، واستأثر السوق المالية السعودية بما نسبته 30% من إجمالي عدد الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية، تلاه ما هو مدرج ببورصة الكويت بنحو21%. في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 49%، (جدول رقم 1).

جدول 1: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية ونسبة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس، 2022م

	عدد الشركات المدرجة في السوق المالي	نسبة (%) المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	المساهمة النسبية من إجمالي مجلس التعاون
البحرين	42	%100	%6
قطر	47	%100	%6
دبي	67	%88	%9
أبوظبي	88	%89	%12
عمان	110	%100	%15
الكويت	155	%100	%21
السعودية	223	%97	%30
مجلس التعاون	**732**	**%97**	**%100**

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد انخفض عدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية خلال العام 2022م بنحو -18.3% وبلغ نحو 253,454 مليون سهم. وشكّل عدد الأسهم المتداولة في سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 25.3% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، تلاه بورصة الكويت بنحو 22.0% (شكل 7).

شكل 7: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2022م

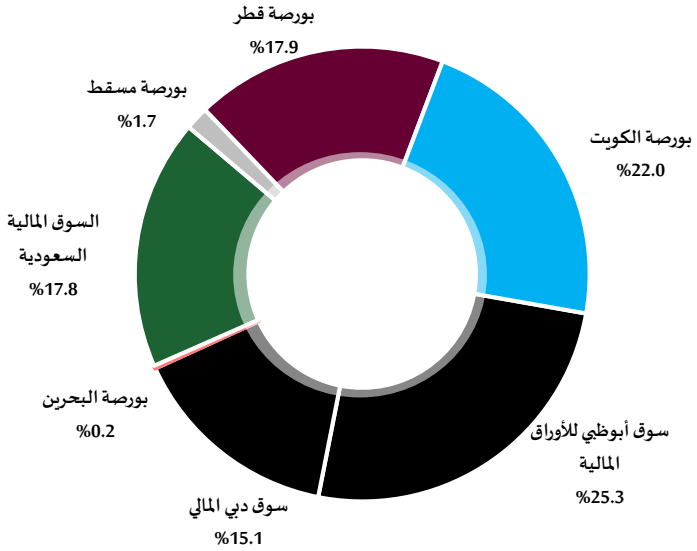

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية خلال العام 2022م نحو 678.4 مليار دولار أمريكي، مسجلة نسبة انخفاض بلغت -13.7% مقارنة مع قيمة الأسهم المتداولة في العام 2021م. وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية وحدها ما نسبته 67.1% من إجمالي قيمة التداول في أسواق المال الخليجية، يليها سوق أبوظبي المالي بنسبة 15.3%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 17.6%، (شكل 8).

شكل 8: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2022م

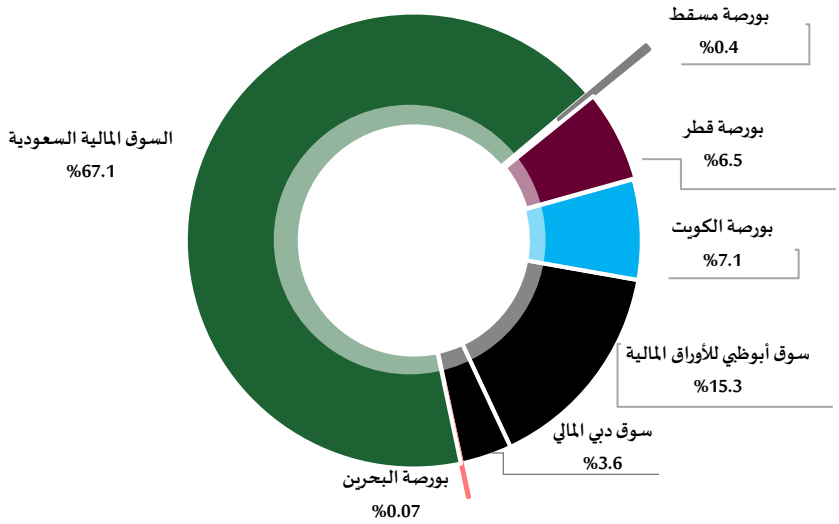

وقد بلغت قيمة متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية خلال العام 2022م حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي، متراجعاً بنسبة -13.3% عن ما تم تسجيله في العام 2021م. وشكل متوسط التداول اليومي في السوق المالية السعودية نحو 67.3% من إجمالي قيمة متوسط التداول في أسواق المال الخليجية، وجاء بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي. يليه متوسط التداول اليومي المسجل بسوق أبوظبي للأوراق المالية والذي مثل ما نسبته 15.0% من مجموع متوسط تكتل مجلس التعاون. في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 17.7%، (جدول رقم 2).

جدول 2: متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية، 2022م

	مليون دولار أمريكي	المساهمة النسبية (%)
بورصة البحرين	1.8	%0.1
بورصة مسقط	9.62	%0.4
سوق دبي المالي	96.7	%3.5
بورصة قطر	176.5	%6.5
بورصة الكويت	197.8	%7.2
سوق أبوظبي للأوراق المالية	410.6	%15.0
السوق المالية السعودية	1,836.6	%67.3
مجلس التعاون	2,729.6	**%100**

2.1: التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال العام 2022م

بهدف تعزيز أداء أسـواق المال واصـلت الجهات التنفيذية والرقابية في أسـواق الأوراق المالية الخليجية خلال العام 2022م العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية والتشـريعية لهذه الأسـواق، إضـافة إلى تعزيز آليات الحوكمة، وزيادة التعاون مع الأسـواق الأخرى بهدف تبادل الخبرات دولياً واقليمياً، ورفع مسـتوى الوعي الاسـتثماري لدى المواطنين.

ففي مجال مراجعة التشريعات التي تحكم السوق وتحديثها قامت بعض الأسواق خلال عام 2022م بإصدار قرارات لتطوير المنظومة التشريعية مثل أنظمة الاستثمار الجماعي وإدارة المخاطر وسياسة إدارة المخاطر التشغيلية واشتراطات الفئات التي ترغب بإنشاء محافظ استثمارية للأوراق المالية، وتطوير نشاط مستشار الاستثمار، وتنفيذ عمليات الاندماج، في حين طورت بعض الأسواق الأنظمة الداخلية للشركات الجديدة، أو عمدت لوضع قواعد ومعايير للحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية التي تقدّم منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة. وكذلك قامت بعض الأسواق بتعديل بعض الأحكام المنظمة لإدراج السلع وعقود الخيارات والعقود المستقبلية، وتحديث ضوابط مزاولة شركات الوساطة، وتعديل التدابير الادارية بشأن مجالس الادارة والمسؤولين التنفيذيين، وتطوير التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية، وتعزيز خيارات متعددة للتمويل وإضفاء مظلة قانونية للأصول الاستثمارية الافتراضية، وتحديث قواعد تسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية عن طريق التحكيم.

أما في مجال الأطر التنظيمية والإشرافية فلقد عملت بعض الدول على تطوير قواعد التداول بالهامش، أو الترخيص لمنصات تمويل جماعي، وكذلك إعادة تشكيل اللجان الاستشارية لمراقبي الحسابات، وتعديل قواعد طرح الأوراق المالية، واعتماد التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، ولوائح الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية، وإجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتعديل قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، وتنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين، وتطوير لائحة صناعة السوق وإجراءات صناعة السوق، واعتماد الإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

وبخصوص التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال عام 2022م أصدرت بعض الأسواق قرارات بشأن تعديل أحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وتضمين قواعد تختص بتمثيل المرأة بمجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة، واعتماد تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية، وإعداد مسودة تعديلات نظام الحوكمة للتوافق مع تعديلات قانون الشركات التجارية، وتقييم التقارير والبيانات المالية وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات في هذه الأسواق.

وواصلت الأسواق جهودها خلال هذا العام لتعزيز التطورات في مجال الإشراف والرقابة حيث شملت الإجراءات إعداد تقارير سنوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومطالبة كافة المتعاملين بتحري الدقة شخصياً بشأن

التوصيات والمشورات حول نشاط الأوراق المالية، إضافة إلى تنظيم برنامج الشهادة الدولية المتقدمة من الرابطة الدولية للالتزام ICA في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وإعداد خطط تفتيش مبنية على المخاطر تم من خلالها تحليل بيانات الشركات المرخصة وتقييم مخاطرها وتصنيف التفتيش لثلاثة أنواع (التفتيش الشامل، التفتيش الموضوعي، واجتماع الالتزام)، وتنظيم الإبلاغ عن مخالفات أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وإجراء مراجعات شاملة لأدلة الحوكمة، وتطوير عملية الاشراف والرقابة من خلال التفتيش على شركات التصنيف الإئتماني، وشركات وساطة تداول عقود مشتقات غير المنظمة والعملات في السوق الفوري، إضافة إلى البدء بتطبيق تقرير الملاءة المالية على جميع الانشطة المالية.

وبشأن التطورات في مجال الإفصاح خلال عام 2022م اشتملت الإجراءات في بعض الأسواق على التزام الشركات المساهمة المحلية المدرجة بالافصاح عن التقرير المتكامل قبل التقدم للحصول على الموافقة على انعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية، وبلغت نسب إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في أسواق الدولة المالية على نسب مرتفعة، وعمدت بعض الأسواق إلى إجراء تعديلات على قواعد "تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين" .

أما فيما يتعلق بالتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات فقد شاركت الأسواق في اجتماعات إقليمية ودولية متنوعة، وانضمت بعض الأسواق إلى عضوية هيئات عالمية متخصصة مثل الشبكة العالمية للابتكار المالي (GFIN) في حين حافظت بعض الأسواق على عضويتها ومقعدها في منظمات مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو). وشاركت الأسواق في فعاليات نظمتها مؤسسات دولية واقليمية مثل منظمة الأيوسكو، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وصندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، والاجتماع الرابع والعشرون للجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية بدول مجلس التعاون، والاجتماع الثامن لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس. ووقعت بعض الأسواق مذكرات تفاهم مع جهات دولية مثل هيئة الأوراق المالية والأسواق.

وفي مجال توعية الجمهور وتعزيز الوعي الاستثماري واصلت الأسواق أنشطتها من خلال عقد ندوات وورش عمل في مجالات متنوعة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحوكمة في الأسواق المالية ودور رأس المال وأهميته الاقتصادية. وشملت الأنشطة الخاصة بتوعية الجمهور المشاركة في فعاليات للتعريف بالعادات المالية الصحيحة وحقوق المساهمين وحماية المستثمر، وعقد ندوات وورش العمل التوعوية في مجالات "سوق السندات المستدام من منظور الأسواق الناشئة" و"الحد من التلاعب في البيانات المالية" و"تعامل الجهات الرقابية للحد من التلاعب في البيانات المالية" و"الاحتيال المالي"، و" نظام التقرير الأسبوعي لصانع السوق"، و"المستجدات المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال العام 2022م

1.2: سوق أبوظبي للأوراق المالية

ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال العام 2022م ليبلغ 10,211 نقطة بنهاية شهر ديسمبر، مسجلاً نمو بنسبة 20.3% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2021م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة للمؤشر في شهر نوفمبر 2022م حين بلغ 10,552 نقطة، (شكل 9).

شكل 9: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية، ديسمبر 2021 – ديسمبر 2022م

وواصلت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية نموها الملحوظ، وقد سجلت في العام 2022م ارتفاع بنسبة بلغت 61.4% مقارنةً مع العام 2021م، لتصل إلى 715 مليار دولار أمريكي، (شكل 10). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 18.2% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2022م، بعد أن كانت مساهمته 12.2% في العام السابق.

شكل 10: القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، 2020 –2022م

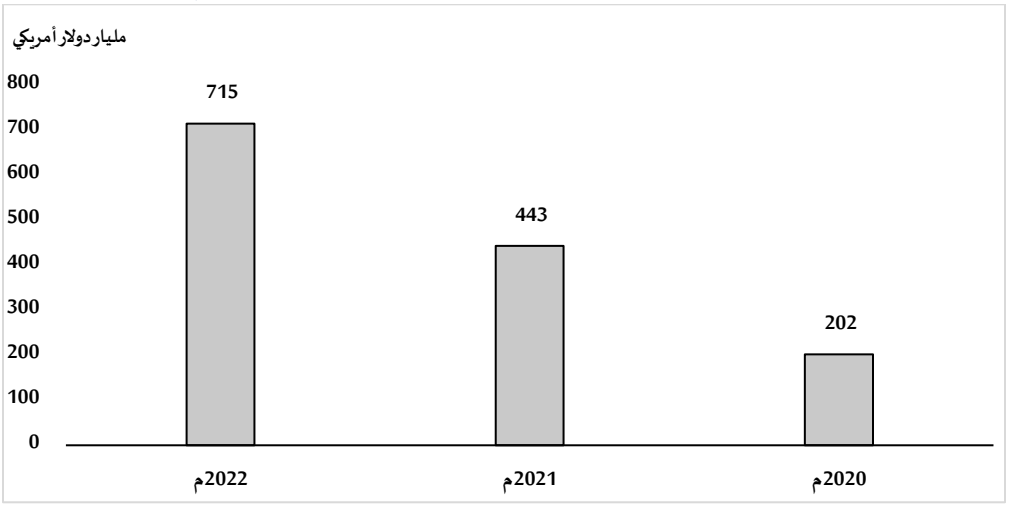

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2022م بنسبة 11% لتبلغ حوالي 103.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 93.3 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، وبلغ حجم متوسط التداول اليومي في العام 2022م ما يقارب 411 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 13.6% ليبلغ نحو 64.2 مليار سهم مقارنة مع نحو 56.5 مليار سهم خلال العام السابق، (شكل 11).

شكل 11: أحجام التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2021 – 2022م

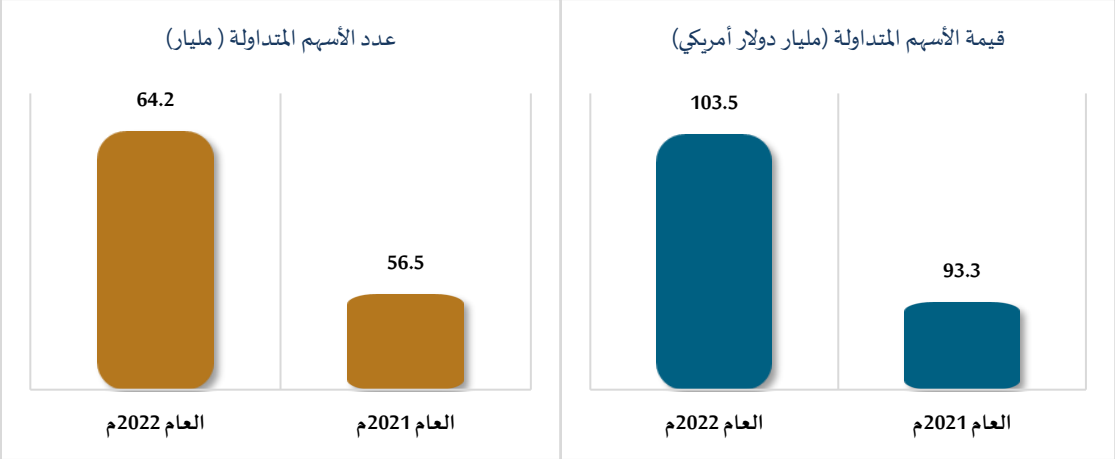

جدول 3: بيانات سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2021 –2022م

البيان		2021م	2022م
عدد الشركات المدرجة		82	88
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		66	78
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		443	715
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	93.3	103.5
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	56.5	64.2
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	374.5	410.6
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	5,988	6,439
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	405	4,202
المؤشرات	مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية (نقطة)	8,488	10,211
	نسبة التغير في المؤشر (%)	68.2	20.3
	مضاعف السعر الى العائد (%)	..	..
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	..	..

2.2: سوق دبي المالي

سجل مؤشر سوق دبي المالي في العام 2022م نمواً بنسبة 4.4% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2021م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة للمؤشر في شهر أبريل 2022م حين بلغ 3,720 نقطة قبل أن يتراجع إلى 3,223 نقطة بنهاية شهر يونيو 2022م، ليعاود النمو خلال الأشهر اللاحقة، (شكل 12).

شكل 12: مؤشر سوق دبي المالي، ديسمبر 2021 – ديسمبر 2022م

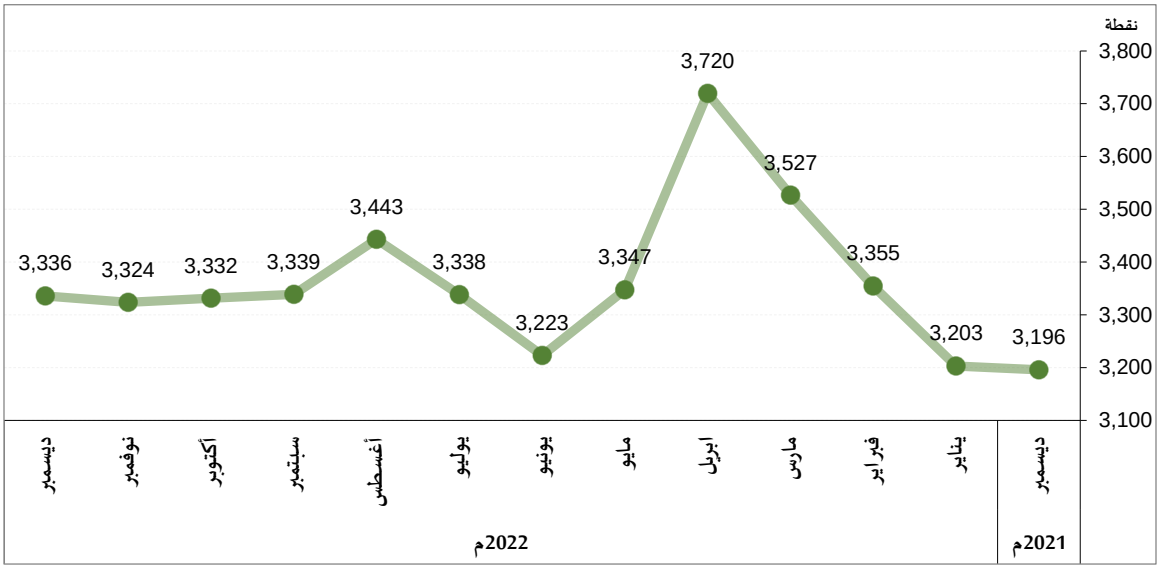

وقد شهدت القيمة السوقية لسوق دبي المالي في العام 2022م ارتفاعاً ملحوظاً، وجاء بنسبة 41.7% مقارنةً مع العام 2021م، لتصل إلى 158 مليار دولار أمريكي، (شكل 13). وبلغ حجم السوق نحو 4.0% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2022م، بعد أن كانت مساهمته 3.1% في العام السابق.

شكل 13: القيمة السوقية لسوق دبي المالي، 2020 –2022م

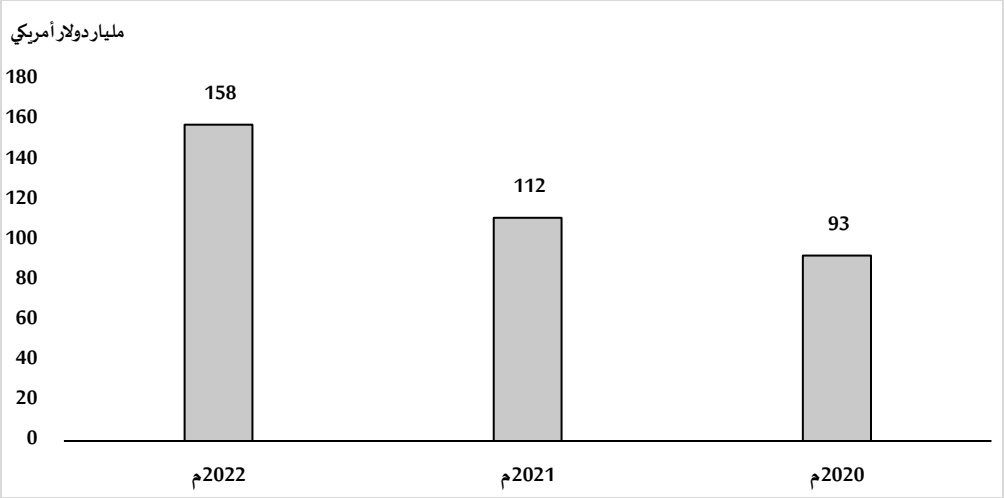

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2022م بنسبة 27.2% لتبلغ حوالي 24.4 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 19.2 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، وبلغ حجم متوسط التداول اليومي في العام 2022م ما يقارب 97 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة -22.5% ليبلغ حوالي 38.2 مليار سهم مقارنة مع حوالي 49.3 مليار سهم خلال العام السابق، (شكل 14).

شكل 14: أحجام التداول في سوق دبي المالي، 2021 –2022م

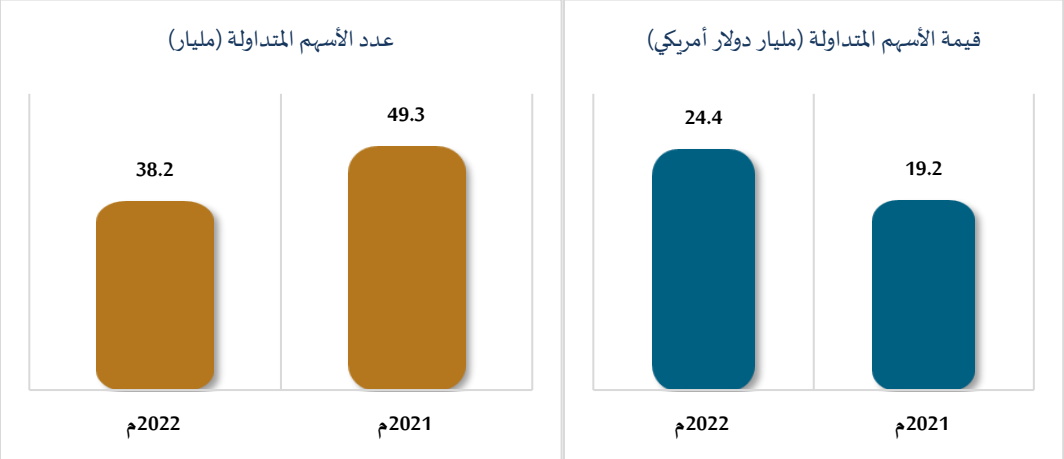

جدول 4: بيانات سوق دبي المالي، 2021 –2022م

البيان		2021م	2022م
عدد الشركات المدرجة		63	67
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		53	59
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		112	158
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	19.2	24.4
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	49.3	38.2
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	77.0	96.7
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليار)	..	14.3
	قيمة الإكتتاب (مليار دولار أمريكي)	..	8.8
المؤشرات	مؤشر سوق دبي المالي (نقطة)	3,196	3,336
	نسبة التغير في المؤشر (%)	28.2	4.4
	مضاعف السعر الى العائد (%)	..	11.1
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	..	1.3

التطورات ذات العلاقة بنشاط أسواق دولة الامارات العربية المتحدة

التطورات التشريعية خلال العام 2022م

شملت التطورات التشريعية التي شهدتها أسواق دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2022م إصدار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع مجموعة من القرارات كالتالي:

- قرار رقم (1) لسنة 2022م بتنظيم الشركة المؤسسة لأغراض الاستحواذ والإندماج SPAC.
- القرار رقم (2) لسنة 2022م بتعديل القرار رقم (13/ر.م) لسنة 2021م بشأن كتيب القواعد الخاصة بالأنشطة المالية وآليات توفيق الأوضاع والصادر.
- قرار رقم (06 / ر. م) لسنة 2022م بتعديل بعض أحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر باعتماد قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020م.
- قرار رقم (08 / ر. م) لسنة 2022م بتعديل بعض أحكام المنظمة لإدراج السلع وعقود الخيارات والعقود المستقبلية.
- قرار رقم (9) لسنة 2022م لتعديل كتيب القواعد الخاصة بالأنشطة المالية المعتمد بقرار بموجب قرار رئيس مجلس الإدارة رقم(13) لسنة 2021م.
- قرار رقم (11/ ر. م) لسنة 2022م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاصة بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م.
- قرار رقم (12 / ر. م) لسنة 2022م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018م بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.
- قرار رقم (15 / ر. م) لسنة 2022م بشأن ضوابط مزاولة شركات الوساطة لدى بورصة دبي للذهب والسلع لمهام عضو المشتقات لدى سوق دبي المالي.
- قرار رقم (18/ ر. م) لسنة 2022م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاصة بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م .

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال العام 2022م

أصدر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع مجموعة من القرارات منها قرار رقم (06 / ر. م) لسنة 2022م بتعديل بعض أحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر باعتماده قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م لسنة 2020م حيث تم تعديل البند (5) من المادة رقم (9) بتخفيض الحد الأدنى المطلوب من أعضاء المجلس المستقلين ليصبح الثلث بدلا من الأغلبية، وتعديل البند رقم (4) من المادة رقم (40) بشأن تعيين ممثلين عن المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العمومية بالنيابة عن المساهمين حيث أصبح الأمر إختياري وليس إلزامي .

كذلك، تم خلال النصف الثاني من عام 2022م إجراء مراجعة شاملة لدليل الحوكمة وتم عرض مسودة التعديلات على الشركاء والصناعة ويتم حاليا إعداد الصياغة النهائية للتعديلات لعرضها على مجلس إدارة الهيئة.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2022م

تم خلال العام تطوير عملية الاشراف والرقابة حيث تم البدء بالتفتيش على شركات التصنيف الإئتماني، وشركات وساطة تداول عقود مشتقات غير المنظمة والعملات في السوق الفوري، إضافة إلى البدء بتطبيق تقرير الملاءة المالية على جميع الانشطة المالية.

التطورات في مجال الإفصاح خلال عام 2022م.

إلتزمت الشركات المساهمة المحلية المدرجة بالافصاح عن التقرير المتكامل قبل التقدم للحصول على موافقة الهيئة على انعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية ويشمل التقرير المتكامل ما يلي:

أ. تقرير مجلس الإدارة.

ب. تقرير مدقق الحسابات.

ج. البيانات المالية السنوية وايضاحاتها.

د. تقرير الحوكمة.

هـ. تقرير الاستدامة.

و. تقرير لجنة الرقابة الشرعية إن وجد.

وبلغت نسب إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في أسواق الدولة المالية كما يلي: الربع الأول 2022م (89.6%) ، النصف سنوي 2022م (94.9%)، الربع الثالث 2022م (95.85%).

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2022م

تم خلال العام توقيع مذكرات تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية ESMA، ومركز دبي للأمن الاقتصادي، وهيئة الأوراق المالية والبورصات في بنغلاديش.

وتم المشاركة في عدد من الفعاليات الخارجية التالية:

1 . الاجتماع العاشر لفريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

2 .الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

3 . الاجتماع الرابع والعشرون للجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية بدول المجلس.

4 . الاجتماع السنوي السادس عشر لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية والذي عقد في مسقط - سلطنة عمان.

5 .اجتماع Islamic Financial Services Board (IFSB) Annual Meetings 2022 (الاتصال المرئي).

6 . اجتماع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لمناقشة تعديل أنظمة الاتحاد (الاتصال المرئي).

7 .اجتماع فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس والقانونيين (الاتصال المرئي).

8 . اجتماع لجنة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للايوسكو (الاتصال المرئي)

9 . اجتماع لجنة الأسواق الناشئة والنامية التابعة لمنظمة الأيوسكو.

10 . الاجتماع الثامن لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

11 . الاجتماع الرابع عشر لفريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

12 . الاجتماع الخامس والعشرين للجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس.

13 . مشاركة الهيئة في المؤتمر السنوي السابع والاربعون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية – أيوسكو، والذي عقد في مدينة مراكش بالمملكة المغربية.

14 . الاجتماع العاشر للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات هيئات الأسواق المالية بدول المجلس.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال عام 2022م

وتضمنت الأنشطة الخاصة بتوعية الجمهور المشاركة من خلال الفعاليات والحملات التالية:

1 -حملة العادات المالية الصحيحة.

2 -حملة الاستثمارات الجديدة.

3 -حملة حقوق المساهمين .

4 -نشر رسائل توعوية مباشرة للجمهور من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

3.2: بورصة البحرين

سجل مؤشر بورصة البحرين خلال العام 2022م نمواً بنسبة بلغت 5.5% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2021م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة للمؤشر في شهر مارس 2022م حين بلغ 2,074 نقطة قبل أن يتراجع إلى 1,840 نقطة بنهاية شهر يونيو 2022م، ليعاود الارتفاع خلال أشهر اللاحقة، (شكل 15).

شكل 15: مؤشر بورصة البحرين، ديسمبر 2021 – ديسمبر 2022م

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بذات النسبة 5.5%، لتبلغ حوالي 30.3 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022م، (شكل 16). وتشكل القيمة السوقية لبورصة البحرين نحو 0.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 16: القيمة السوقية لبورصة البحرين، 2020 –2022م

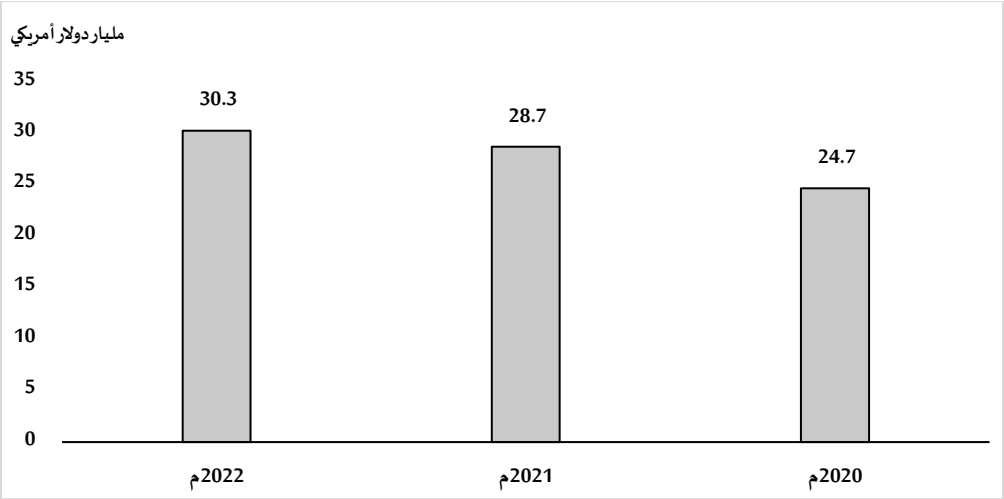

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2022م بنسبة -15.2% لتبلغ حوالي 426 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 502 مليون دولار أمريكي خلال العام السابق، وبلغ حجم متوسط التداول اليومي في العام 2022م ما يقارب 1.8 مليون دولار أمريكي. وسجل عدد الأسهم المتداولة تراجعاً بنسبة -46.9% ليبلغ حوالي 517 مليون سهم مقارنة مع حوالي 974 مليون سهم خلال العام السابق، (شكل 17).

شكل 17: أحجام التداول في بورصة البحرين، 2021 –2022م

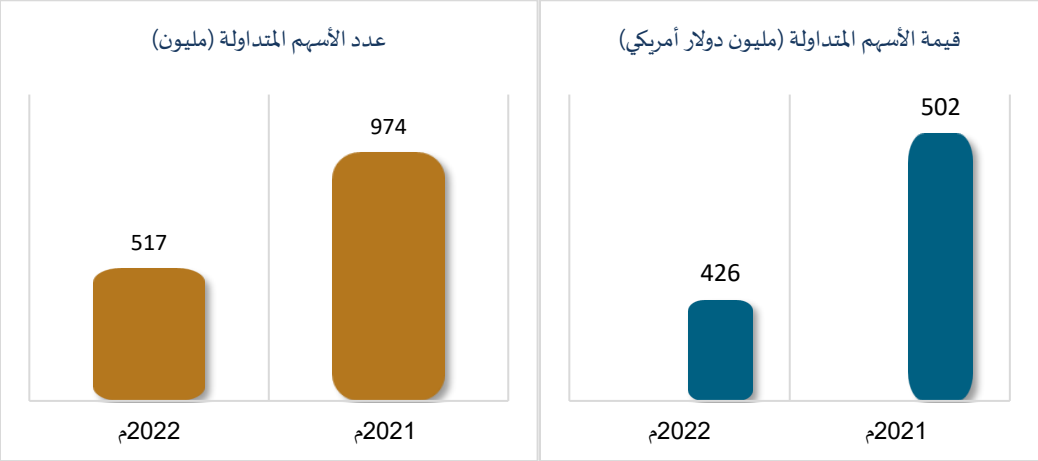

جدول 5: بيانات بورصة البحرين، 2021 –2022م

البيان		2021م	2022م
عدد الشركات المدرجة		42	42
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		42	42
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		28.7	30.3
أحجام التداول	قيمة التداول (مليون دولار الأمريكي)	502	426
	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	974	517
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	2.1	1.8
	معدل دوران السهم (%)	1.7	1.4
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	..	..
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	..	..
المؤشرات	مؤشر بورصة البحرين (نقطة)	1,797	1,895
	نسبة التغير في المؤشر (%)	20.6	5.5
	مضاعف السعر الى العائد (%)	20.4	10.0
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.3	1.2

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال عام 2022م

شملت التطورات التشريعية عدة إجراءات تهدف إلى تطوير العمل في الأسواق حيث تم تعديل بعض أحكام قرار المصرف البحرين المركزي رقم (27) لسنة 2012م (وتعديلاته) بشأن مراجعة الجزاءات والتدابير الادارية التي يمكن للمصرف توقيعها على المرخص لهم وأعضاء مجالس إداراتهم والمسؤولين التنفيذيين لديهم. وتم اصدار تعديلات على الفصل الخاص بمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering and Combating Financial Crime ("AML") Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف وذلك في ما يتعلق بالعناية الواجبة لإلحاق العملاء (Customer Due Diligence) و غيرها. كذلك، تم اصدار تعديلات على الفصل الخاص بالأسواق والبورصات (Markets and Exchanges (MAE) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف والتي تتمثل بنقل وتحديث المتطلبات المحددة لمشغلي منصات التمويل الجماعي القائمة على التملك (Equity Crowdfunding) على إثر اصدار الفصل الخاص بمشغلي منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding Platform Operators (CPO) Module) تحت مجلد التوجيهات الخامس للمصرف. وتم طرح ورقة استشارية في أغسطس 2022م وذلك لإجراء تعديلات على الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset ("CRA") Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، لتعزيز الإطار التنظيمي بما يتماشى مع التطورات في القطاع وأفضل الممارسات الدولية ومن ضمنها تضمين المتطلبات الخاصة بطرح الرموز الرقمي،حيث تم اصدار التعديلات على الفصل الخاص بالأصول المشفرة وقد تضمنت التعديلات استحداث قسم خاص في الفصل ذاته معني بمتطلبات طرح الأدوات الرمزية المالية و تعديلات أخرى تهدف لتعزيز الإطار التنظيمي بما يتماشى مع التطورات في القطاع وأفضل الممارسات الدولية وتم اصدار التعديلات على القواعد المختصة بحوكمة الشركات ضمن فصل الضوابط العليا من مجلد التوجيهات السادس، والتي تنص أحكامها على ضرورة مراعاة وجود أعضاء من الجنسين عند تشكيل مجلس إدارة الشركات المساهمة المدرجة والإفصاح عن إحصائيات العضوية المصنفة بحسب الجنس في مجلس إدارتها ضمن تقرير الشركة السنوي.

التطورات التنظيمية خلال عام 2022م

عقدت فرق العمل المشكلة من إدارة مراقبة الأسواق المالية عدة اجتماعات مع شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) وشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب (م) خلال العام الماضي، وذلك بخصوص استراتيجية تطوير أسواق رأس المال التي تتضمن عدة مبادرات من ضمنها، على سبيل المثال لا الحصر، تشجيع الإدراج في سوق البحرين الاستثماري، العمل على انضمام بورصة البحرين لمؤشر الاسواق الناشئة، تعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج مع دول مجلس التعاون الخليجي، وربط أنظمة المقاصة والتسوية والايداع المركزي اقليميا ودوليا .

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال عام 2022م

عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية على تضمين قواعد تختص بتمثيل المرأة بمجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة البحرين وتم إدراج القواعد ضمن المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف في سبتمبر 2022م، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2022م

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي خطاب عدم ممانعة موجه لشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب بخصوص مقترحها للإلحاق الرقمي (Digital On-Boarding) وقامت إدارة مراقبة الأسواق المالية بالتنسيق مع بورصة البحرين بشأن إطلاق منصة"تبادل" و التي تم الإعلان عنها في يوليو 2022م وتم إطلاقها بناءً على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي وقعها كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة البحرين في نوفمبر 2021م. وتم التوقيع كذلك على اتفاقية في أكتوبر 2022م لضم بورصة مسقط لمنصة "تبادل" بهدف ربط الأسواق وتمكين التداول المباشر بينهما .

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2022م

شاركت الجهات المعنية بالأسواق المالية في مصرف البحرين المركزي في المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في المملكة المغربية الخاص بمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم. ويقوم المصرف حالياً بالعمل على مذكرة تفاهم مع هيئة السوق المالية من المملكة العربية السعودية وذلك ضمن مبادرات عدة متعلقة بالأسواق المالية ولجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة بين الجانبين البحريني والسعودي.

التطورات في مجال توعية الجمهور

شارك أعضاء من قسم البحوث وحماية المستثمر في برنامج التوعية الاستثمارية "مُلم" والذي أطلقته الجهات المنظمة للأسواق المالية لدول مجلس التعاون في مطلع العام 2022م، والذي يهدف إلى تعزيز الوعي بالعادات المالية السليمة في مجال الأوراق المالية. وتم المشاركة في العديد من المقابلات التلفزيونية والبيانات الصحفية على مدار العام للترويج للبرنامج التوعوية.

4.2: السوق المالية السعودية

سجل مؤشر السوق المالية السعودية خلال العام 2022م تراجعا بنسبة بلغت -7.1% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2021م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة للمؤشر في شهر أبريل 2022م حين بلغ 13,734 نقطة قبل أن يتراجع إلى 10,478 نقطة بنهاية شهر ديسمبر 2022م، (شكل 18).

شكل 18: مؤشر السوق المالية السعودية، ديسمبر 2021 – ديسمبر 2022م

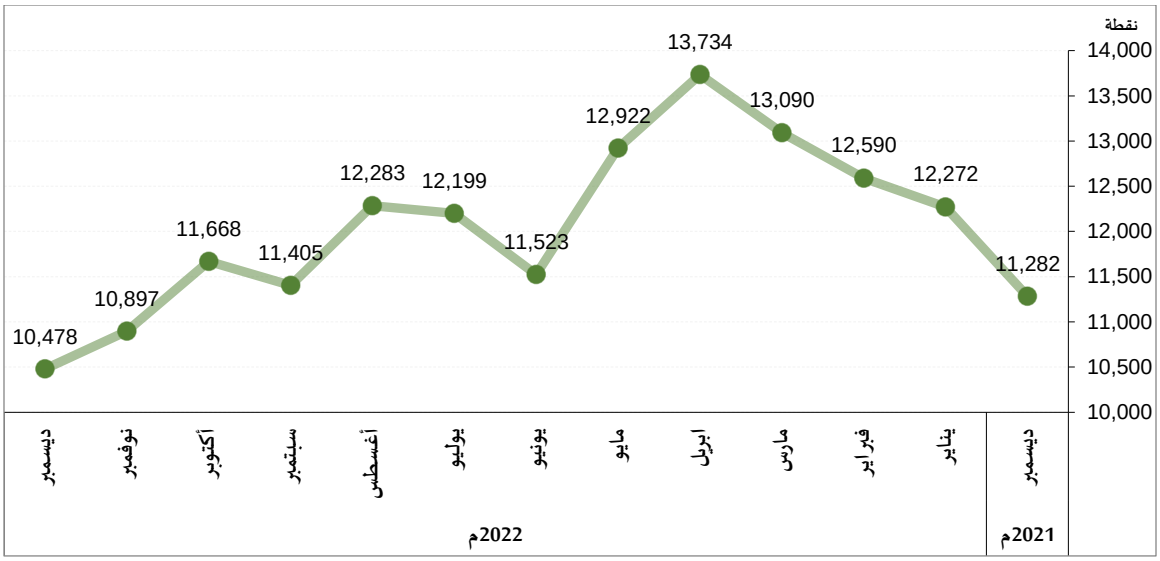

وكذلك شهدت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية في العام 2022م تراجعاً بنسبة -1.3% مقارنةً مع العام 2021م، لتصل إلى ما يقارب 2.6 تريليون دولار أمريكي، (شكل 19). وبلغ حجم السوق نحو 67.2% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2022م، بعد أن كانت مساهمته 73.5% في العام السابق.

شكل 19: القيمة السوقية للسوق المالية السعودية، 2020 –2022م

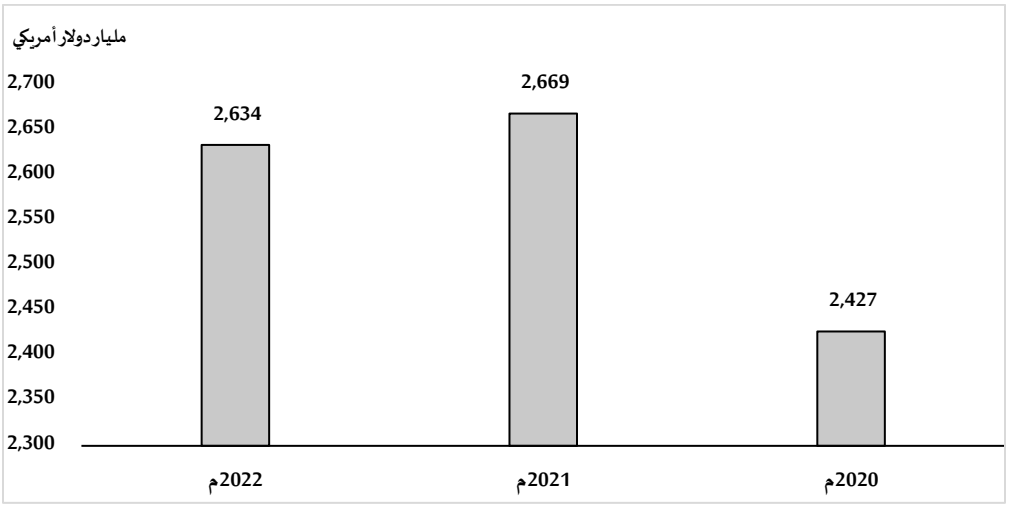

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنهاية عام 2022م بنسبة -23.6% لتبلغ حوالي 456 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 596 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، وبلغ حجم متوسط التداول اليومي في العام 2022م ما يقارب 1.8 مليار دولار أمريكي. وعلى نحو تراجع قيمة الأسهم المتداولة، انخفض عدد الأسهم المتداولة في العام 2022م بنسبة -33.2% مقارنةً مع العام السابق ليبلغ نحو 45 مليار سهم، (شكل 20).

شكل 20: أحجام التداول في السوق المالية السعودية، 2021 –2022م

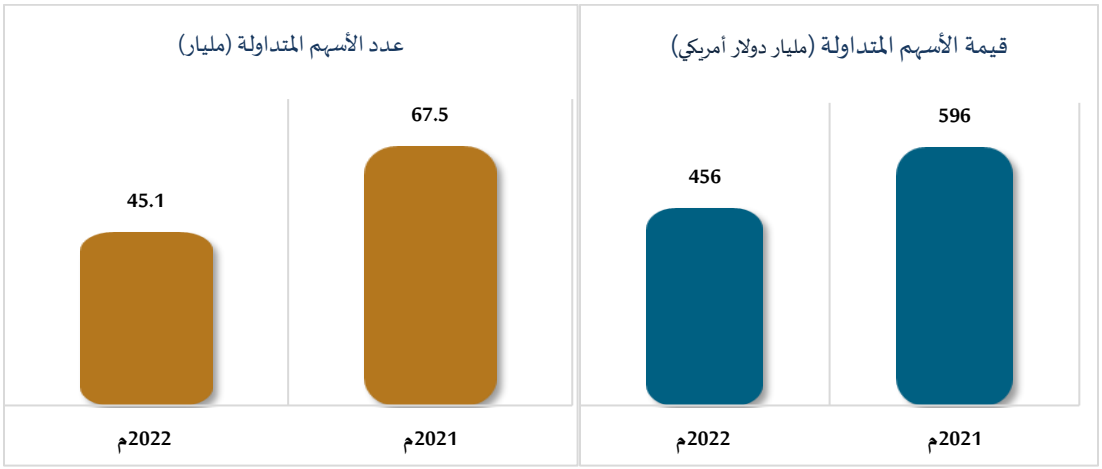

جدول 6: بيانات السوق المالية السعودية، 2021 –2022م

البيان		2021م	2022م
عدد الشركات المدرجة		210	223
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		202	216
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		2,669	2,634
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	596.0	455.5
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	67.5	45.1
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	2,385	1,837
	معدل دوران السهم (%)	1.3	0.9
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	236	2,955
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	4,581	10,003
المؤشرات	مؤشر السوق المالية السعودية	11,282	10,478
	نسبة التغير في المؤشر (%)	29.8	-7.1
	مضاعف السعر الى العائد (%)	20.6	12.5
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	4.1	3.5

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال عام 2022م

من أبرز التطورات التشريعية خلال عام 2022م كان إصدار موافقة مجلس الوزراء على مشروع نظام الشركات الجديد، وقد شاركت هيئة السوق المالية مع وزارة التجارة لتعزيز دور الأنظمة الاقتصادية التنموية بهدف توفير بيئة نظامية حاضنة ومحفزة للمبادرة والاستثمار وتعزيز قيمة الشركات وتنمية نشاطها وإسهامها في خدمة الاقتصاد الوطني.

وتم كذلك اعتماد تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية سعياً لتعزيز حوكمة قطاع المالية الإسلامية، والتي تهدف إلى وضع قواعد ومعايير للحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية التي تقدّم منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.

التطورات التنظيمية خلال عام 2022م

تم خلال العام اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات التي هدفت إلى تعزيز الإطار التنظيمي لسوق المال وأبرزها:

1) تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، لتسهيل التمويل عبر السوق المالية وزيادة خياراته، وقد شملت التعديلات تنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال للشركات المدرجة وذلك بإصدار أسهم بدون حقوق أولوية، وتحديد الحد الأعلى لنسبة الزيادة، بالإضافة إلى تحديد فئات المستثمرين الذين يجوز طرح الأسهم المصدرة عليهم مع وقف العمل بحق الأولوية عليهم.
2) اعتماد التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر، والتي تمكن الصناديق الاستثمارية ولأول مرة، من مزاولة نشاط التمويل المباشر للمنشآت، مما يشكل إضافة مهمة لمنظومة الاستثمار والتمويل في المملكة ويُسهم في جعل البيئة الاستثمارية في المملكة أكثر استقراراً وجاذبية.
3) اعتماد لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية، في خطوة تهدف إلى تنظيم الإبلاغ عن مخالفات النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، بما في ذلك تحديد المكافآت المالية للمبلّغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين.
4) اعتماد تعديلات لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، بما في ذلك تنظيم إجراءات نظر الدعوى للترافع وتنظيم إجراءات تقديم الطلبات العارضة وتنظيم إجراءات اعتماد الدعوى الجماعية، بهدف المساهمة في تطوير إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية؛ تعزيزاً لحماية المستثمرين ورفع ثقتهم بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها.
5) تعديل المتطلبات التنظيمية على مؤسسات السوق المالية المرخص لها في نشاط تقديم المشورة. وتساهم هذه التعديلات في زيادة عدد المستشارين الماليين المرخصين وذلك لتطوير سوق الاستشارات المالية وزيادة الثقة في المنتجات والخدمات المقدمة في القطاع تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية. وقد تم إعفاء مؤسسات السوق

المالية المرخص لها في نشاط تقديم المشورة ومقدمي طلبات الترخيص في نشاط تقديم المشورة من بعض متطلبات لائحة مؤسسات السوق المالية.

6) تعديل قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة. وتساهم هذه التعديلات في تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية ودعم نموها وازدهارها من خلال تطوير المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة في ضوء صدور نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.

7) تنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً انطلاقاً من أهمية توفير قناة إضافية للمصدرين لإدراج أدوات دين في السوق وتمكينهم من الاستفادة من سيولة السوق والتداول المنظم فيه بالإضافة إلى تقليص الفارق بين الطروحات الخاصة والعامة المدرجة؛ تم اعتماد تنظيم الإدراج المباشر لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً والذي بدوره سيساهم في تنويع المنتجات الاستثمارية المتاحة في السوق بما يخدم توسيع قاعدة المستثمرين.

8) اعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية دعماً لابتكارات التقنية المالية في السوق المالية حيث أقرت الهيئة اعتماد الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، كأول إطار تنظيمي يُمكّن انتقال نموذج عمل تقنية مالية من البيئة التجريبية (مختبر التقنية المالية) إلى البيئة المستدامة في السوق المالية، بحيث يُمكّن الشركات الحاصلة على تصريح تجربة التقنية المالية من التخرج من مختبر التقنية المالية والحصول على الترخيص المناسب لممارسته كمؤسسة سوق مالية.

9) اعتماد لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية استمراراً لتطوير البنية الأساسية للسوق المالية، وامتداداً للتعديلات في نظام السوق المالية المتضمنة جعل نشاط الأسواق نشاطاً خاضعاً للترخيص والإشراف، وتم تطوير لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية، والتي تنظم الترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير في هذا الشأن.

10) تطوير لائحة صناعة السوق وإجراءات صناعة السوق سعياً إلى خلق ممكنات لتسهيل عمليات التداول، وزيادة كفاءة وحجم السيولة في السوق المالية، وذلك عبر توفير أوامر مستمرة لشراء وبيع الورقة المالية المدرجة، وتمت الموافقة على لائحة صناعة السوق وإجراءات صناعة السوق المقترحة من شركة تداول السعودية، والتي تأتي لتنظيم نشاطات صناعة السوق للأوراق المالية المدرجة، وتحديد آلية ممارسة نشاطات صناعة السوق على الأوراق المالية.

11) تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية في تنظيم السوق المالية وتطويرها، تم اعتماد تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، والتي تهدف إلى رفع كفاءة عملية بناء سجل الأوامر، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تسعير الطرح وتطوير نسبة التخصيص للمستثمرين الأفراد.

التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال عام 2022م

تم اعتماد تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية سعياً لتعزيز حوكمة قطاع المالية الإسلامية، والتي تهدف إلى وضع قواعد ومعايير للحوكمة الشرعية لمؤسسات السوق المالية التي تقدّم منتجات أو خدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2022م

تم تنظيم الإبلاغ عن مخالفات أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة حيث تم اعتماد لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية، في خطوة تهدف إلى تنظيم الإبلاغ عن مخالفات النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، بما في ذلك تحديد المكافآت المالية للمبلّغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2022م

استمرت المملكة العربية السعودية في تعزيز مكانتها الرفيعة على الصعيد الدولي في مجال الأسواق المالية، وحافظت على عضويتها ومقعدها القيادي في أهم وأبرز المنظمات الدولية على مستوى تنظيم الأسواق المالية، حيث أعادت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو) انتخاب عضو مجلس هيئة السوق المالية السعودية عضواً في مجلس إدارتها، ونائباً لرئيس لجنة الأسواق الناشئة التابعة للمنظمة للدورة الجديدة 2022م-2024م. وكذلك، حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداريIMD للعام 2022م حيث ارتفع ترتيب المملكة في تسعة مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية، في حين حافظت 3 مؤشرات على الترتيب ذاته مقارنةً بالعام 2021م.

وترأست هيئة الأسواق المالية السعودية فريق عمل التقنية المالية للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة "أيوسكو" وشاركت كذلك في أسبوع المستثمر العالمي المنظم من قبل المنظمة والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم، إضافة إلى مشاركتها في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والذي أصدر عدد من المعايير ومسودات المعايير خلال عام 2022م، حيث كان لها دور بارز في مراجعة تلك المعايير.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال عام 2022م

تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة السوق المالية ومديرية الأمن العام لتعزيز وتطوير الجهود في مكافحة الجريمة، وتهدف المذكرة إلى تبادل الخبرات لدى المختصين في الجهتين، والتوعية بقضايا الاحتيال المالي، بما يعزز من مكافحة الجرائم حسب اختصاص كل جهة، والكشف عن الممارسات غير المشروعة، بما في ذلك الأساليب الحديثة لارتكابها وسبل مواجهتها.

5.2: بورصة مسقط

سجل مؤشر بورصة مسقط في العام 2022م نمواً ملحوظاً بنسبة 17.6% مقارنةً مع العام 2021م، وقد شهد النصف الثاني من العام 2022م مكاسب ملحوظة للمؤشر إذ ارتفع من 4,123 نقطة بنهاية شهر يونيو إلى 4,857 نقطة بنهاية شهر ديسمبر، (شكل 21).

شكل 21: مؤشر بورصة مسقط، ديسمبر 2021 – ديسمبر 2022م

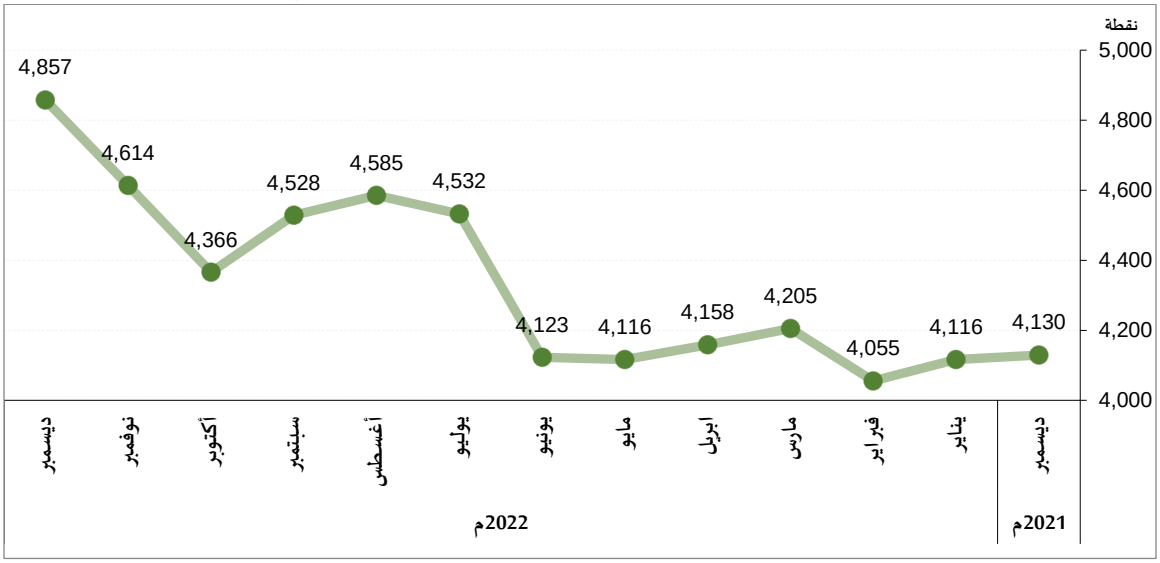

وعلى غرار النمو المسجل لمؤشر البورصة، ارتفعت القيمة السوقية لبورصة مسقط بنسبة 7.4% في العام 2022م مقارنةً مع العام السابق، لتبلغ حوالي 61.7 مليار دولار أمريكي، (شكل 22). وشكلت القيمة السوقية لبورصة مسقط نحو 1.6% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 22: القيمة السوقية لبورصة مسقط، 2020 –2022م

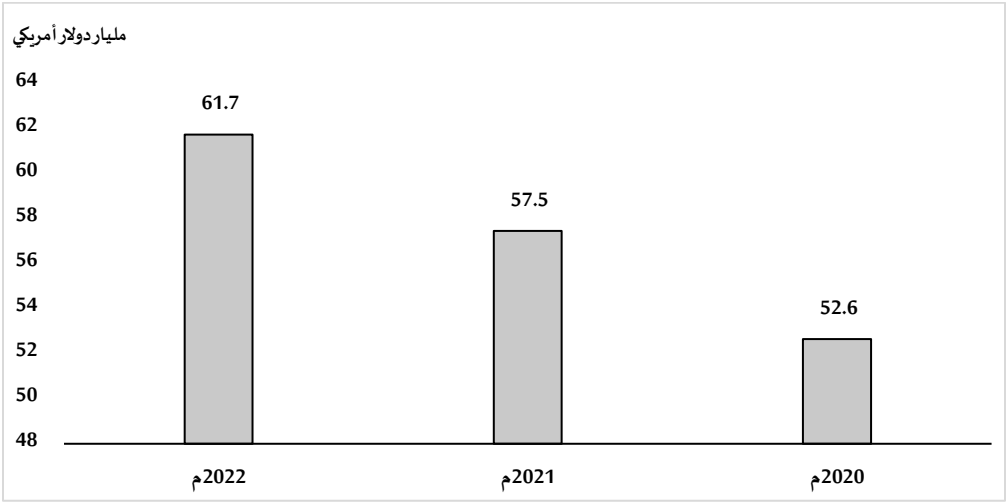

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنهاية العام 2022م بنسبة 45.7% لتبلغ حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، وبلغ متوسط التداول اليومي 9.6 مليون دولار أمريكي. وتبعاً لذلك، ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 2.3% ليبلغ حوالي 4.2 مليار سهم مقابل 4.1 مليار سهم تم تداولها خلال العام السابق، (شكل 23).

شكل 23: أحجام التداول في بورصة مسقط، 2021 – 2022م

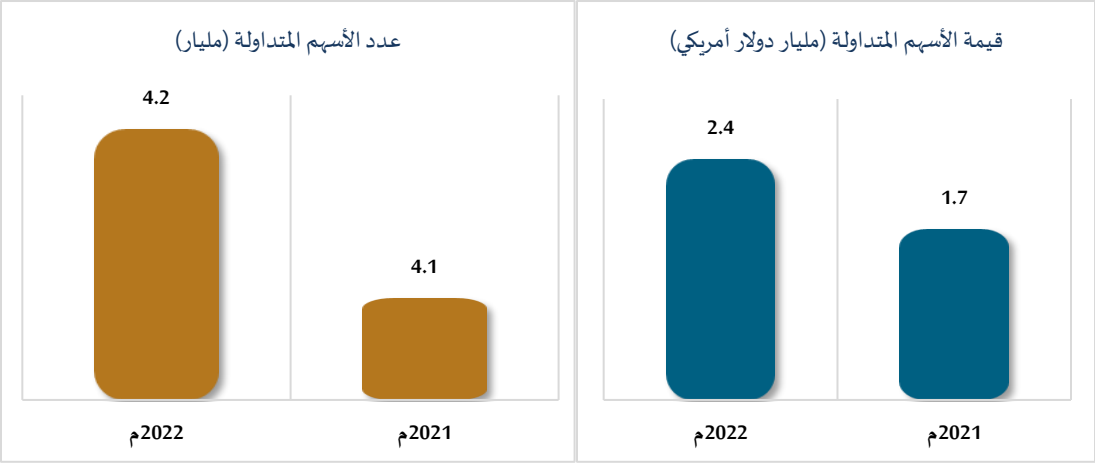

جدول 7: بيانات بورصة مسقط، 2021 –2022م

البيان		2021م	2022م
عدد الشركات المدرجة		110	110
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		110	110
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		57	62
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	1.7	2.4
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	4.1	4.2
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	6.8	9.6
	معدل دوران السهم (%)	0.1	0.1
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	985.5	...
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	255.1	...
المؤشرات	مؤشر بورصة مسقط (نقطة)	4,130	4,857
	نسبة التغير في المؤشر (%)	12.9	17.6
	مضاعف السعر الى العائد (%)	11.7	...
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	0.8	0.8

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال عام 2022م

شملت التطورات التشريعية خلال عام 2022م إصدار مرسوم سلطاني رقم 2022/24 بشأن قانون الأوراق المالية الجديد الذي يطرح خيارات متعددة للتمويل ويضفي مظلة قانونية للأصول الاستثمارية الافتراضية وتشكيل فريق عمل معني بالعمل على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال' إضافة إلى أوامر سامية بإيقاف العمل بضريبة الخصم من المنبع على توزيعات أرباح الأسهم وفوائد الصكوك والسندات للمستثمر الأجنبي، والتي تقضي بتعليق العمل بالضريبة المشار إليها بشكل دائم على أن يتم لاحقا إجراء التعديلات المناسبة على قانون ضريبة الدخل باستبعاد هذا الدخل من الخضوع لهذه الضريبة. وتم كذلك إصدار تعميم رقم (2022/10) بشأن قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2022/3) بشأن تحديد الدول عالية المخاطر، إضافة إلى توجيه الهيئة العامة لسوق المال تعميماً يقضي بتمديد إيقاف تحصيل الضريبة المستقطعة ذات الصلة بتوزيعات أرباح الأسهم والفوائد.

التطورات التنظيمية خلال عام 2022م

وبهدف تطوير المناخ الاستثماري في أسواق المال قامت الهيئة العامة لسوق المال بترخيص منصة إثيس الاستثمارية (Ethis Investment Platform L.L.C) كمنصة تمويل جماعي في سلطنة عمان. وتواصل الهيئة و للسنة الثالثة على التوالي عقد الجمعيات العامة عن طريق تقنية الاتصال الحديثة.

وأصدرت الهيئة العامة لسوق المال قراراً إدارياً بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية لمراقبي الحسابات للدورة الثالثة، والتي تضم ممثلين من مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة، وتمثل اللجنة جهة استرشاديه لتطوير وحل المسائل المتعلقة بتنظيم وتطوير مسائل المحاسبة والتدقيق والحوكمة من أجل المنفعة العامة وحماية الصناعة والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. وكذلك، وقعت الهيئة اتفاقية بين شركة مسقط للمقاصة والإيداع ومؤسسة يوروكلير المتخصصة في تسويق وحفظ الأوراق المالية حول العالم، وذلك بهدف تسهيل عمليات انفتاح المستثمرين على الاستثمار في السلطنة وعقد صفقات استثمارية في أسواق الدول الأوربية من خلال حساب شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2022م

بهدف تطوير العمل الإشرافي والرقابي نظمت الهيئة العامة لسوق المال برنامج الشهادة الدولية المتقدمة من الرابطة الدولية للالتزام ICA في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. وقامت الهيئة بإعداد خطة تفتيش مبنية على المخاطر تم من خلالها تحليل بيانات الشركات المرخصة وتقييم مخاطرها وتصنيف التفتيش لثلاثة أنواع (التفتيش الشامل، التفتيش الموضوعي، واجتماع الالتزام) بحيث تم تحديد نوع التدقيق بناء على مستوى الخطر. وأصدرت الهيئة قراراً بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية لمراقبي الحسابات. كذلك، قامت الهيئة بدراسة التقارير المالية الربعية والسنوية المدققة عن الأداء المالي للشركات لرصد أية مخالفات جوهرية في التقارير واتخذت إجراءات بحق الشركات المخالفة.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2022م

شاركت الهيئة العامة لسوق المال في 2022م في ورشة عمل بعنوان "الأطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي: تجارب إقليمية ودولية" والتي نظمها صندوق النقد العربي واستهدفت إلقاء الضوء على واقع وآفاق منصات التمويل الجماعي في الوطن العربي، وتبادل التجارب والخبرات فيما يتعلق بالأطر التنظيمية لهذه المنصات. وعقدت الهيئة ندوة التمويل الأخضر المستدام بالتعاون مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل تم خلالها استعراض التجربة المغربية في تنشيط هذا النوع من الأدوات التمويلية في المنطقة العربية، و عقدت كذلك ورشة عمل بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وذلك حرصا منها في نشر الثقافة الاستثمارية وتوعية الجمهور بطرق الاستثمار السليم، بحضور عدد من موظفي مؤسسات سوق رأس المال المختلفة، وهيئات الرقابة والبورصات، والوسطاء والبنوك التجارية. ووقعت الهيئة العامة لسوق المال وشركة مسقط للمقاصة والإيداع اتفاقية مع بنك يوروكلير البلجيكي، إضافة إلى توقيع الهيئة مذكرة تفاهم مع مؤسسة فرانكفورت مين فاينانس في جمهورية المانيا الاتحادية لتعزيز وتطوير التعاون في مجال المراكز المالية، والوقوف على تطوير البنى التشريعية والرقابية بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال الخدمات المالية وآلية تنظيم أعمالها وإشرافها على المؤسسات المالية. واستضافت السلطنة ممثلة بالهيئة العامة لسوق المال الاجتماع السادس عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لعام 2022م بمشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي هيئات أسواق المال العربية. وكذلك استقبلت الهيئة وفداً رسمياً لمنسوبي سلطة تنظيم أسواق المال بجمهورية السودان للاستفادة من خبرات الهيئة في العديد من الأعمال المنوطة بها.

التطورات في مجال توعية الجمهور

نظمت الهيئة العامة لسوق المال ورشة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وورشة حول صناعة وتسويق المحتوي الرقمي في مجال الأوراق المالية، وورشة حول العقوبات المالية المستهدفة بالتعاون مع معهد ركاز العالمية للاستشارات والتدريب، إضافة إلى ورشة عمل حول أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية بهدف نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي الاستثمار ، وورشة عمل حول جريمة غسل الأموال. كذلك نظمت الهيئة لقاءً تعريفياً بجائزة المستثمر الخليجي الذكي، وندوة بالتعاون مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وتستهدف الشركات العاملة في المناطق الحرة بمختلف محافظات السلطنة، وذلك بهدف التعريف بسوق رأس المال وأدواته التمويلية، إضافة إلى ورشة عمل حول إخفاء ملكية المنفعة استهدفت مسؤولي الالتزام بشركات التأمين وشركات سوق رأس المال الخاضعة لرقابة الهيئة. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي العماني بهدف التعاون في مجال الابتكار والتكنولوجيا في القطاع المالي.

6.2: بورصة قطر

سجل مؤشر بورصة قطر في العام 2022م تراجعاً بنسبة بلغت -8.1% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2021م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر أبريل 2022م حين بلغ 13,591 نقطة، إلا أن المؤشر شهد تراجعاً ملحوظاً خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام 2022م ليصل إلى 10,681 نقطة بنهاية شهر ديسمبر ، (شكل 24).

شكل 24: مؤشر بورصة قطر، ديسمبر 2021 – ديسمبر 2022م

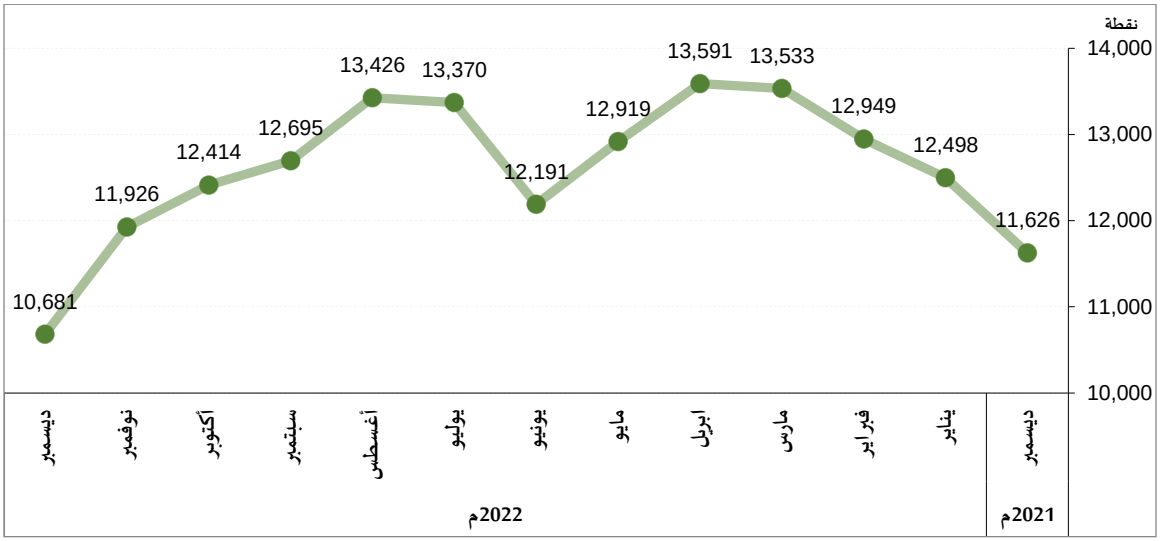

وتباعاً لتراجع المؤشر العام لبورصة قطر، سجلت القيمة السوقية للبورصة في العام 2022م انخفاضاً جاء بنسبة -8.9% مقارنةً مع العام 2021م، لتصل إلى 167 مليار دولار أمريكي، (شكل 25). وشكلت القيمة السوقية لبورصة قطر نحو 4.3% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2022م، بعد أن كانت مساهمتها 5.0% في العام السابق.

شكل 25: القيمة السوقية لبورصة قطر، 2020 – 2022م

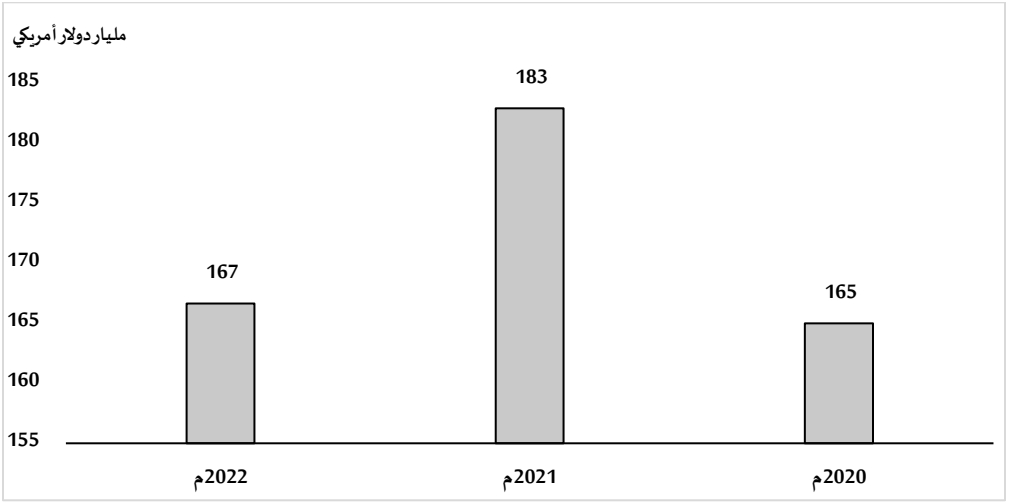

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام 2022م حوالي 43.9 مليار دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بلغت نسبته 42.2% مقارنةً مع العام السابق، وبلغ متوسط تداول اليومي ما يقارب 177 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل انخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2022م بنسبة -3.5% ليبلغ حوالي 45.4 مليار سهم مقارنة مع 47.0 مليار سهم خلال العام السابق، (شكل 26)

شكل 26: أحجام التداول في بورصة قطر، 2021 – 2022م

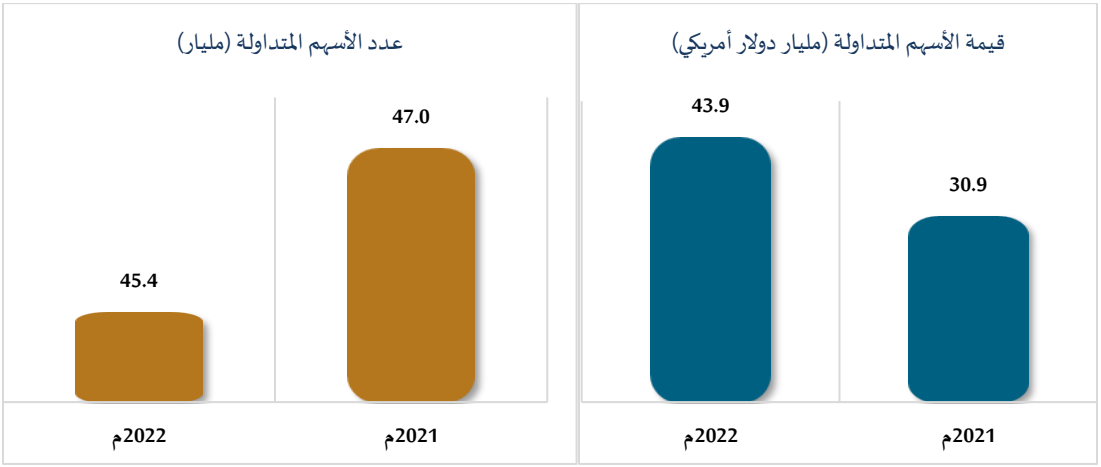

جدول 8: بيانات بورصة قطر، 2021 –2022م

البيان		2021م	2022م
عدد الشركات المدرجة		47	47
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		47	47
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		183	167
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	30.9	43.9
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	47.0	45.4
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	124	177
	معدل دوران السهم (%)	16.9	26.4
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	210.0	..
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	181.2	..
المؤشرات	مؤشر بورصة قطر (نقطة)	11,626	10,681
	نسبة التغير في المؤشر (%)	11.4	-8.1
	مضاعف السعر الى العائد (%)	16.9	12.8
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.7	1.5

التطورات التشريعية خلال عام 2022م

قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتحديث قواعد تسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية عن طريق التحكيم، وتم ارسالها للأمانة العامة لمجلس الوزراء الموقر لاتخاذ اللازم بشأنها تمهيدا لإصدارها من مجلس إدارة الهيئة. و قامت الهيئة بإصدار قواعد نشاط اقراض واقتراض الأوراق المالية (لتحل محل القواعد الملغاة) وتم نشر القواعد الجديدة في الجريدة الرسمية العدد (15) لسنة 2022 الصادر بتاريخ 2022/12/25، وكذلك قامت الهيئة بإصدار قواعد البيع على المكشوف المغطى، وتم نشر هذه القواعد في الجريدة الرسمية العدد (15) لسنة 2022 الصادر بتاريخ 2022/12/25.

التطورات التنظيمية خلال عام 2022م

تم تقديم واعتماد مقترح لتعديل قواعد التداول بالهامش وجاري العمل على إصدار القرار.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2022م

تم إعداد مقترحات لتطوير معايير الملاءة المالية ولا يزال العمل عليها جاري.

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال عام 2022م

تم إعداد مسودة تعديلات نظام الحوكمة للتوافق مع تعديلات قانون الشركات التجارية رقم (8) لسنة 2021م، الأمر الذي يعكس التطور المتصاعد في الإلتزام بمباديء الحوكمة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين في الشركة والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر والشفافية والافصاح وتنظيم حقوق أصحاب المصالح وتنمية المجتمع والنهوض به الأمر الذي يؤدي إلى وتحسين أداء الشركة بصفة عامة. واستلمت الهيئة خلال النصف الأول من عام 2022م جميع تقارير حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية لسنة 2021م، وجاري العمل على تقييم التقارير وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

التطورات في مجال الافصاح خلال عام 2022م

بلغت نسبة الافصاحات عن الأحداث الجوهرية المؤثرة على سعر السهم خلال سنة 2022م 69% وبلغت نسبة الافصاحات الدورية خلال الفترة ذاتها 31%، الأمر الذي يعكس تطور الالتزام لدى الشركات بتشريعات الهيئة المنظمة لعمليات الافصاح وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة المتمثلة في الشفافية وتحمل المسؤولية والإقرار بها والعدل والمساواة. كما تم الاعتماد على نظام الافصاح الإلكتروني XBRL وعلى المراسلات الإلكترونية وإلغاء الافصاحات الورقية.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2022م

واصلت الهيئة التعاون مع الهيئات النظيرة والجهات المعنية من خلال الرد على طلبات المساعدة والاستفسارات والاستبيانات.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال العام 2022م

شاركت هيئة قطر للأسواق المالية في برنامج التوعية الاستثمارية 'مُلم'، الذي تم إطلاقه من هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يهدف إلى رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية وذلك من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التي يقدمها البرنامج.

7.2: بورصة الكويت

حقق مؤشر بورصة الكويت في العام 2022م نمواً بنسبة 3.5% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2021م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر أبريل 2022م حين بلغ 8,358 نقطة قبل أن يتراجع إلى 7,409 نقطة بنهاية شهر يونيو 2022م، ليعاود النمو خلال الأشهر اللاحقة ويغلق تداولات العام 2022م بواقع 7,292 نقطة، (شكل 27).

شكل 27: مؤشر بورصة الكويت ، ديسمبر 2021 – ديسمبر 2022م

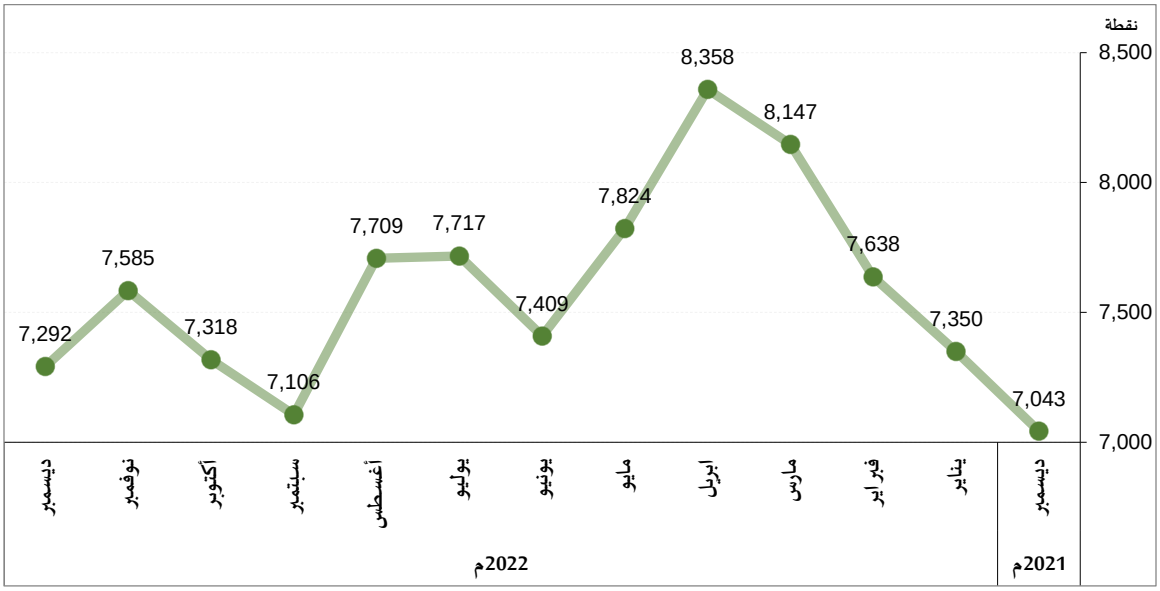

وشهدت القيمة السوقية لبورصة الكويت في العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 11.7% مقارنةً مع العام 2021م، لتصل إلى 153 مليار دولار أمريكي، (شكل 28). وشكلت القيمة السوقية لبورصة الكويت ما نسبته 3.9% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 28: القيمة السوقية لبورصة الكويت، 2020 – 2022م

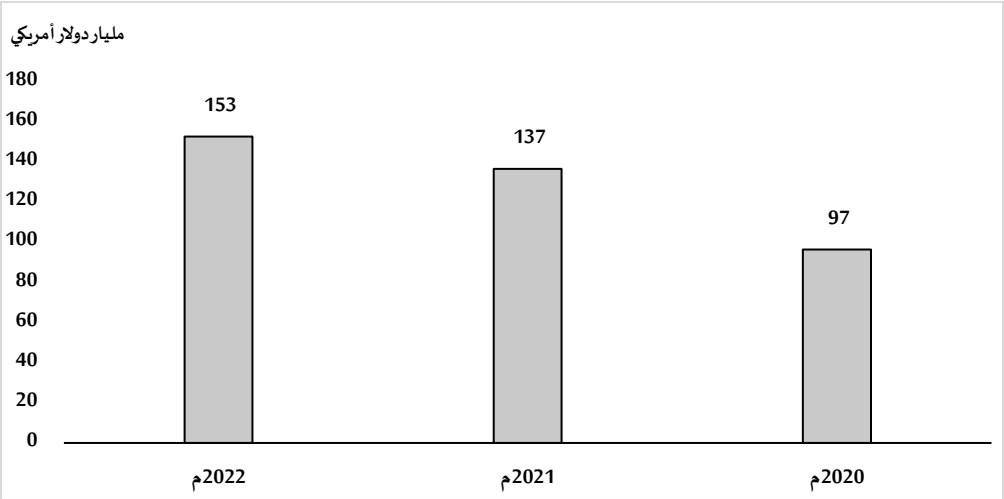

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 7.2% في العام 2022م مقارنةً مع العام السابق ليصل إلى 48.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ متوسط التداول اليومي حوالي 198 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة -34.0% ليبلغ 55.8 مليار سهم مقارنة مع 84.6 مليار سهم خلال العام السابق، (شكل 29).

شكل 29: أحجام التداول في بورصة الكويت، 2021 – 2022م

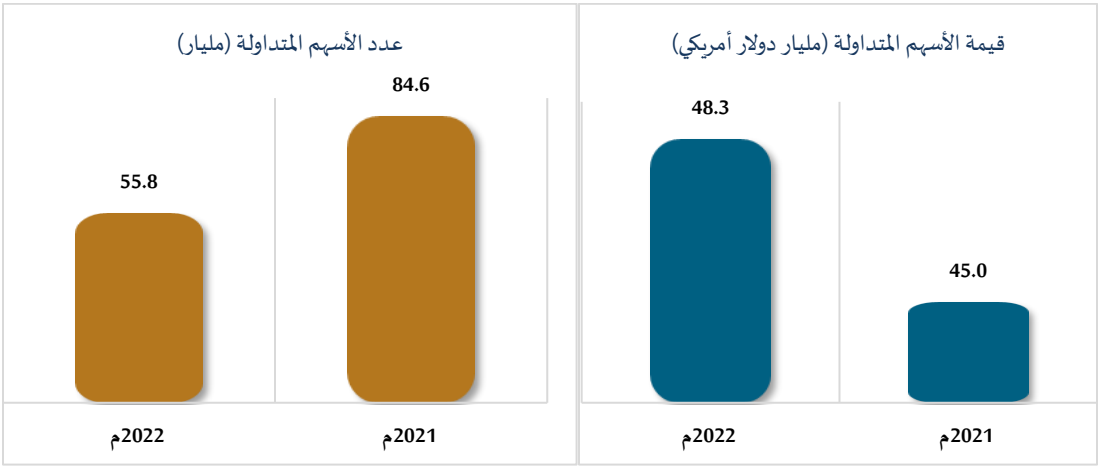

جدول 9: بيانات بورصة الكويت، 2021 –2022م

البيان		2021م	2022م
عدد الشركات المدرجة		167	155
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		167	155
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		137	153
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	45.0	48.3
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	84.6	55.8
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	180	198
	معدل دوران السهم (%)	0.4	0.5
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	...	...
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	...	...
المؤشرات	مؤشر بورصة الكويت (نقطة)	7,043	7,292
	نسبة التغير في المؤشر (%)	27.0	3.5
	مضاعف السعر الى العائد (%)	12.4	18.8
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.6	1.4

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال العام 2022م

تم خلال عام 2022م إصدار عدد من القرارات لتطوير المنظومة التشريعية لسوق المال كالتالي:

- قرار رقم (134) بشأن أنظمة الاستثمار الجماعي.
- قرار رقم (136) بشأن مقتضيات التمويل المستدام.
- قرار رقم (137) بشأن لجنة إدارة المخاطر وسياسة إدارة المخاطر التشغيلية في هيئة أسواق المال.
- قرار رقم (139) بشأن تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- قرار رقم (159) بشأن تعديل اشتراطات الفئات التي ترغب بإنشاء محافظ استثمارية للأوراق المالية.
- قرار رقم (166) بشأن تطوير نشاط مستشار الاستثمار وترخيص شركة الشخص الواحد لمزاولة نشاط أوراق مالية وسجل المحللين الماليين.
- قرار رقم (175) بشأن تعديل الملحق رقم 1 "إجراءات تنفيذ عمليات الاندماج" من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- قرار رقم (177) بشأن تعديل الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية.
- قرار رقم (194) بشأن تعديل كتاب قواعد بورصة الكويت.
- قرار رقم (195) بشأن التنفيذ الجبري على الأوراق المالية.

التطورات التنظيمية خلال عام 2022م

قامت هيئة أسواق المال باتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير الإطار التنظيمي في سوق المال كالتالي:

1) الموافقة على اعتماد الإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.
2) توقيع اتفاقية تعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI بشأن الاختبارات التأهيلية.
3) احتساب الحد الأدنى لتقديم طلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس.
4) مشروع مراجعة وتعديل أحكام الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.
5) تعميم رقم 8 لسنة 2022م بشأن التزامات صانع السوق بتزويد الهيئة بتقارير اسبوعية عبر بوابة الهيئة الإلكترونية (إدارة تنمية أسواق المال وادارة المخاطر وإدارة تنظيم الأسواق).
6) إصدار القرار رقم 136 لسنة 2022 بشأن مقتضيات التمويل المستدام.

7) إعداد دليل بشأن إيقاف أسهم الشركات المدرجة عن التداول وإلغاء الإدراج من بورصة الكويت للأوراق المالية (المعتمد من قبل المدير التنفيذي بتاريخ 2022/03/13).

8) تعميم بشأن الشركات التي صدر بشأنها قراراً بإلغاء إدراج أسهمها من البورصة.

9) العمل على تعديل بعض احكام الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء الهيئة (م.م.هـ 3-21 لسنة 2022 بتاريخ 2022/05/30).

10) اعتماد التعديل على السياسات والإجراءات للجمعيات العامة من خلال الأنظمة الإلكترونية الخاص بالشركة الكويتية للمقاصة (م.م.هـ 4-32 لسنة 2022 بتاريخ 2022/09/01).

11) العمل على تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما بشأن تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

12) إعداد دراسة تفصيلية متكاملة تشمل إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لفهم طبيعة القطاع في دولة الكويت وعمل مقارنة معيارية للتطبيقات الناجحة لتوثيق الدروس المستفادة وتحديات التطبيق، للوصول لمتطلبات الأطر التشريعية والقانونية الملائمة وكذلك التسهيلات المطلوبة لهذا النوع من المنشآت ودراسة جدوى إطلاق بورصة متخصصة لتشجيع الإدراج وتوفير أدوات التمويل غير التقليدية المناسبة، وتم اعتمادها من قبل المدير التنفيذي.

13) إعداد دراسة لبحث دور الهيئة في تشجيع وتمكين إدراج الشركات الحكومية استرشاداً بالتقارير الصادرة عن المنظمات العالمية مثل منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (Organization for Economic Co-operation and Development-OECD)والبنك الدولي (World Bank) وتم عرضها على رئيس قطاع الأسواق.

14) إعداد دراسات خاصة بأفضل الممارسات العالمية بهدف مراجعة وإبداء الرأي الفني بشأن تعديل اللائحة التنفيذية وقواعد البورصة وقواعد الشركة الكويتية للمقاصة لتقديم المنتجات التالية: - السندات والصكوك Fixed Income))صناديق المؤشرات المتداولة.(ETF's)

15) إعداد دراسة بشأن إعادة سوق المزادات بالتنسيق مع شركة بورصة الكويت من خلال نقل الشركات التي لا تستوفي الشروط الدنيا للقيمة العادلة (التي يتم طلبها عند الإدراج) بالإضافة إلى الشركات ذات رؤوس الأموال المنخفضة - والمتجهة إلى الإلغاء.

16) العمل على مراجعة وتطوير الضوابط القائمة المتعلقة بكافة عمليات الإدراج والمنظمة في قواعد بورصات الأوراق المالية الكويتية واللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشكل دوري لخلق بيئة جاذبة لإدراج الشركات في البورصة.

17) العمل على مراجعة وإبداء الرأي الفني بشأن تعديل قواعد البورصة لتقديم المنتجات التالية) - :السندات والصكوك Fixed Income وصناديق المؤشرات المتداولة.(ETF's

18) دراسة العمل على إعادة سوق المزادات بالتنسيق مع شركة بورصة الكويت من خلال نقل الشركات التي لا تستوفي الشروط الدنيا للقيمة العادلة (التي يتم طلبها عند الإدراج) بالإضافة إلى الشركات ذات رؤوس الأموال المنخفضة - والمتجهة إلى الإلغاء".

19) اعتماد تعديلات قواعد الشركة الكويتية للمقاصة بما يخص إلغاء علاوة جلسة الشراء الإجباري لتوافق تحسين آلية تصنيف الدول الجديد) (FTSE Equity Country Classification Process Enhancements 1 July 2022"

20) اعتماد التعديل على سياسات وإجراءات التفويض في تداول الأوراق المالية.

21) اعتماد تعديل قواعد الشركة الكويتية للمقاصة بشأن متطلبات وضوابط فتح الحسابات.

22) اعتماد قواعد الشركة الكويتية للمقاصة بشأن البيع على المكشوف في ظل مبدأ صافي الالتزامات.

23) تعميم رقم (9) لسنة 2022 بشأن آلية إعداد وتقديم نماذج كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.

24) تعميم رقم (12) لسنة 2022 بشأن التعامل مع عملاء الأشخاص المرخص لهم.

25) تعميم رقم (16) لسنة 2022 بشأن التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وبدأ خلال عام 2022م العمل على استكمال المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من برنامج تطوير السوق والتي تتضمن المشاريع التالية:

-تأهيل كيانات البنى التحتية.

-تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية.

-المنتجات المالية المستحدثة.

التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال عام 2022م

تم إصدار القرار رقم (136) لسنة 2022م بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، والذي تضمن تعديلات على الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) بشأن مقتضيات التمويل المستدام.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2022م

تم إعداد التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومطالبة كافة المتعاملين بتحري الدقة شخصياً بشأن التوصيات والمشورات حول نشاط الأوراق المالية.

التطورات في مجال الافصاح خلال عام 2022م

تم إجراء التعديلات على الفصل الثالث " تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين" من الكتاب العاشر "الافصاح والشفافية" من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، حيث تضمنت أبرز التعديلات إعلان اسماء الاشخاص المطلعين لدى الشركة المدرجة وملكياتهم في الصفحة المخصصة لتلك الشركة المدرجة على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت (وذلك وفقاً للقرار رقم (55) لسنة 2022 بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين والإفصاح عن الجزاءات الصادرة بحق الشركة المدرجة). وتم تعديل المادة 4 - 1 - 1 من الفصل الرابع "الإفصاح عن المعلومات الجوهرية" من الكتاب العاشر وذلك بالزام الشركات المدرجة بالافصاح عن أي قرارات صادرة عن الهيئة أو البورصة أو مجلس التأديب بشان إيقاف التداول على أسهم الشركة المدرجة وأسباب هذه القرارات، وأي إجراءات أو جزاءات تأديبية صادرة عن الهيئة أو البورصة أو مجلس التأديب ولها انعكاس مؤثر على الشركة المدرجة وأسبابها

(وذلك وفقاً للقرار رقم (55) لسنة 2022 بشأن تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين والإفصاح عن الجزاءات الصادرة بحق الشركة المدرجة).

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2022م

انضمت هيئة أسواق المال في عام 2022م لعضوية الشبكة العالمية للابتكار المالي GFIN وتم تعيين ممثل الهيئة عضواً وممثلاً (Board Representative) للجنة الأسواق النامية والناشئة (The Growth and Emerging Markets Committee – "GEMC") في مجلس الإدارة وذلك لمدة سنتين للفترة 2022م-2024م. وتم توقيع اتفاقية تعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI بشأن الاختبارات التأهيلية. كذلك، شاركت الهيئة في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) في دول المجلس.

التطورات في مجال توعية الجماهير خلال عام 2022م

تم خلال العام المشاركة في عدد من الحملات التوعوية مثل حملة الشمول المالي وحملة مؤشرات الأداء، وحملة التقدم بالتظلمات. وكذلك، تم المشاركة في فعاليات برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "ملم" والذي تضمن عدة فعاليات وهي إطلاق برنامج "ملم"، والتخطيط المالي والادخار، وأسبوع المستثمر الخليجي، وجائزة المستثمر الذكي الخليجي، وأسبوع المستثمر الخليجي.

وتم أيضا عقد ندوات وورش العمل التوعوية في مجالات "سوق السندات المستدام من منظور الأسواق الناشئة" و"الحد من التلاعب في البيانات المالية" و"تعامل الجهات الرقابية للحد من التلاعب في البيانات المالية" و"الاحتيال المالي"، و" نظام التقرير الأسبوعي لصانع السوق"، و"المستجدات المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

وأصدرت الهيئة عدداً من الإصدارات التوعوية مثل مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية، ومطبوعة الشمول المالي، ومطبوعات حول التمويل المستدام، والتخطيط المالي، ومخاطر الاستثمار في أنشطة الأوراق المالية وآليات الحد منها، إضافة إلى التقرير السنوي.

وواصلت الهيئة خلال العام إصدار البيانات والإعلانات الصحفية التوعوية المرئية والمسموعة كإصدار أعداد من مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية، والتوعية عبر حسابات الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي، وإطلاق حملة توعوية واسعة لهيئة أسواق المال خاصة بجائزة المستثمر الذكي الخليجي، وإطلاق صفحة تستهدف حماية وتوعية المتعاملين مع الشركات والأشخاص الصادر ضدهم قرارات من الهيئة، وتنفيذ فيديوهات خاصة بالتعريف بموضوع الاكتتاب و إعداد فيديو خاص بآلية التقدم بالتظلمات من قرارات مجلس التأديب، وفيديو آخر خاص بالتنمية المستدامة.

ملحق 1: الجداول الإحصائية

جدول 10: مؤشرات أداء أسواق المال الخليجية والعالمية، 2021 - 2022م

السوق	2021م	2022م	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	8,488	10,211	20.3
سوق دبي المالي	3,196	3,336	4.4
بورصة البحرين	1,797	1,895	5.5
السوق المالية السعودية	11,282	10,479	-7.1
بورصة مسقط	4,130	4,857	17.6
بورصة قطر	11,626	10,681	-8.1
بورصة الكويت	7,043	7,292	3.5
مجلس التعاون	157	158	0.7
مؤشر Nikkei 225 الياباني	28,792	26,045	-9.4
مؤشر MSCI العالمي	755	605	-19.8
مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500)	4,766	3,840	-19.4
مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100)	7,385	7,452	-0.9
داو جونز	36,338	33,147	-8.8
مؤشر Stoxx 600 الأوروبي	488	425	-12.9

جدول 11: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2022م

	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)	نسبة (%) من الإجمالي	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	715	18.2	61.4
سوق دبي المالي	158	4.0	41.7
بورصة البحرين	30	0.8	5.5
السوق المالية السعودية	2,634	67.2	-1.3
بورصة مسقط	62	1.6	7.4
بورصة قطر	167	4.3	-8.9
بورصة الكويت	153	3.9	11.7
مجلس التعاون	3,919	%100	8.0

جدول 12: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، 2022م

	عدد الشركات المدرجة	نسبة (%) المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	نسبة (%) الشركات المدرجة في كل سوق من إجمالي الشركات المدرجة
بورصة البحرين	42	42	%5.9
بورصة قطر	47	47	%6.4
سوق دبي المالي	67	59	%9.1
سوق أبوظبي للأوراق المالية	88	78	%12.0
بورصة مسقط	110	110	%15.0
بورصة الكويت	155	155	%21.1
السوق المالية السعودية	223	216	%30.4
مجلس التعاون	**732**	707	%100

جدول 13: عدد وقيمة الأسهم في الاكتتاب الأولي في أسواق المال الخليجية، 2022م

	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	6,439	4,202
سوق دبي المالي	14,278	8,850
بورصة البحرين	..	..
السوق المالية السعودية	2,955	10,003
بورصة مسقط	..	..
بورصة قطر	..	..
بورصة الكويت	..	..
مجلس التعاون	23,672	23,055

ملحق 2: معلومات عن أسوق المال الخليجية

جدول 12: نوع السوق المالي (رسمي، ثانوي، موازي)

الدولة/ السوق		نوع السوق
الإمارات	أبوظبي	السوق الرئيسي، السوق الثاني - السوق الموازي
	دبي	السوق الرئيسي
البحرين		سوق نظامي - سوق الأوامر الخاصة - سوق الإكتتابات الأولية - سوق الصناديق الإستثمارية - سوق السندات - سوق صناديق الاستثمار العقاري - سوق البحرين الاستثماري (BIM).
السعودية		السوق الرئيسية للأسهم (تداول)/ السوق الموازية - نمو (أسهم).
عُمان		السوق النظامية، السوق الموازية، السوق الثالثة، سوق السندات.
قطر		السوق الرئيسية والتي تضم الأسهم والسندات ووحدات صناديق الاستثمار المتداولة، والسوق الثانية .
الكويت		السوق الاولي. السوق الرئيسي. سوق خارج المنصة (OTC).

جدول 13: التسويات

الدولة/ السوق		التسويات
الإمارات	أبوظبي	T+2
	دبي	T+2
البحرين		T+2
السعودية		تسوية الأسهم وصناديق المؤشرات والصكوك والسندات: T+2 تسوية المشتقات (العقود المستقبلية) : T+0
عُمان		T+3
قطر		T+3
الكويت		T+3

جدول 14: التقييم الائتماني

التقييم الائتماني (طويل المدى)			
الدولة/ السوق	S & P	Fitch	Moody's
الإمارات	AA	AA-	Aa2
البحرين	B+	B+	B2
السعودية	(A-/A-2)	A	A1
عُمان	A- (stable)	..	A1 Negative
قطر	AA-	AA-	Aa3
الكويت	A+	AA-	A1

جدول 15: أنواع البورصات وعدد فروعها

الدولة/ السوق		بورصة بنظام إلكتروني	عدد الفروع (إن وجدت)
الإمارات	أبوظبي	1	3
	دبي	1	...
البحرين		1	...
السعودية		سوق الأسهم الرئيسي (تداول) - السوق الموازية (نمو)- سوق الصكوك والسندات - سوق المشتقات المالية تُنظمها وتُشرف عليها هيئة السوق المالية	...
عُمان		1	1
قطر		1	...
الكويت		1	1

مصادر البيانات

هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة	https://www.sca.gov.ae/ar/home.aspx
مصرف البحرين المركزي	https://www.cbb.gov.bh /
هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية	https://cma.org.sa/Pages/default.aspx
الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان	https://cma.gov.om /
هيئة قطر للأسواق المالية	https://www.qfma.org.qa/Arabic/Pages/default.aspx
هيئة أسواق المال، دولة الكويت	https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma
صندوق النقد العربي – أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية الربع الرابع 2022م.	https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-01/Q4-2022%20book%20final.pdf
أداء أسواق المال العالمية	https://www.investing.com